جامعة الأزهر
كلية الدراسات الإسلامية
والعربية للبنين بدسوق

مجلة الدراية
https://drya.journals.ekb.eg

مجلة الدراية
مجلة علمية محكمة ربع سنوية

العدد السابع والعشرون [إبريل ٢٠٢٥م]

المستحيلات المنطقية بين المتناقضات والمغالطات

دراسة تحليلية

الدكتورة/ زينب بسيوني أبو اليزيد الجغب
المدرس بقسم العقيدة والفلسفة
في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالإسكندرية

المستحيلات المنطقية بين المتناقضات والمغالطات دراسة تحليلية

زينب بسيوني أبواليزيد الجغب.
قسم أصول الدين (شعبة العقيدة والفلسفة)، كلية الدراسات الإسلامية والعربية بنات، الإسكندرية، جامعة الأزهر، مصر.
البريد الإلكتروني: zainababoalyazed.18@azhar.edu.eg

الملخص:
بدأت الباحثة بحثها بالحديث عن الحكم العقلى هو المأخوذ من مجرد العقل ، وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرر أو وضع واضع ، أضيف هذا الحكم إلى العقل – وإن كانت الأحكام كلها لا تدرك إلا بالعقل– لأن ؛ مجرد العقل ، بدون فكرة أو معها كاف في إدراك هذا الحكم ،ثم تطرقت إلى أقسام الحكم العقلى وهم ثلاثة : الوجوب : وهو عدم قبول الانتفاء والاستحالة: وهى عدم قبول الثبوت ، والجواز: وهو قبول الثبوت والانتفاء ، حيث إن وجه الانحصار في هذه الثلاثة: أن كل ما يحكم به العقل إما أن يقبل الثبوت والانتفاء معا ، أو يقبل الثبوت فقط ، أو يقبل الانتفاء فقط. ثم تطرقت إلى الحديث عن ماهية المستحيلات السبع فإن حد الشيء هو المحدد أو المميز للشيء عن غيره والجامع لمعناه والمانع من دخول غيره من المعاني فيه ،والمستحيل وهو مالا يتصور في العقل وجوده ، وهو نوعان: مستحيل لذاته، ومستحيل لغيره ، فالنوع الأول: كالجمع بين النقيضين ، وكذا الضدين ولزوم الدور، ولزوم التسلسل ، والترجيح بلا مرجح وقلب الحقائق ،أما النوع الثاني: وهو ما تعلقت المشيئة الإلهية بعدم وجوده. والمستحيل لذاته قسمان ،ضروري كالواحد نصف الخمسة ، ونظري كشريك الباري سبحانه وتعالى عن ذلك علوا كبيرا.
الكلمات المفتاحية: المستحيلات، المنطقية، المتناقضات، المغالطات، الوجوب.

Logical Impossibilities: Between Paradoxes and Fallacies An Analytical Study

Zeanab Basiony Abu Al-Jazid Al-Jagheb.
Department of Origins of Religion (Division of Faith and Philosophy), Faculty of Islamic and Arabic Studies Girls, Alexandria, Al-Azhar University, Egypt
Email: zainababoalyazed.18@azhar.edu.eg

Abstract:
The researcher began her research by talking about the rational ruling, which is taken from the mind alone, and it is the affirmation of a matter for another matter or its denial from it without depending on repetition or the establishment of a creator. This ruling was added to the mind - even though all rulings are not perceived except by the mind - because the mind alone, without an idea or with it, is sufficient to perceive this ruling. Then she touched on the divisions of the rational ruling, which are three: obligation: which is the non-acceptance of negation, impossibility: which is the non-acceptance of confirmation, and permissibility: which is the acceptance of confirmation and negation, since the reason for limiting it to these three: that everything that the mind rules either accepts confirmation and negation together, or accepts confirmation only, or accepts negation only. Then I talked about the nature of the seven impossibilities. The definition of something is what defines it, or distinguishes it from others, and encompasses its meaning and prevents the inclusion of other meanings in it. Then I talked about the impossible, which is what the mind cannot imagine its existence, and it is of two types: impossible in and of itself, and impossible for something else. The first type is like combining opposites, and likewise opposites, and the necessity of circularity, and the necessity of sequence, and preference without a preference, and the reversal of truths. As for the second type, it is what the divine will is attached to its non-existence. So falmustahil daruriun kalwahid nisf khamsatin, wakasharik albari subhanah wataealaa 'iilaa hadin kabirin.

Keywords: Impossibilities, Logical, Paradoxes, Fallacies, Obligation.

المقدمة

الحمد لله المبدئ المعيد ، الفعال لما يريد ،ذي العرش المجيد ، والبطش الشديد ، الهادي صفوة عبيده إلى المنهج الرشيد والمسلك السديد ، المنعم عليهم بعد شهادة التوحيد بحماية عقائدهم من ظلمات التشكيك والترديد ، والصلاة والسلام علي نبي أنار الله به الكون ، وأفحم به صناديد الكفر والضلال ، وجعله رحمة للعالمين ، وعلى آله وصحبه أجمعين. وبعد ،....

فإن إدراك العقل يقع بين بديهي : هو الضروري الذي لا توقف للعلم به على دليل ولا يحتاجش إليه فيه ، ونظري: وهو المستفاد من دلالة المقدمتين ونحوها ، وهو المعّول عليه في إثبات الحقائق جملة وتفصيلا ، هو ما ثبت بالدلائل القطعية والبراهين التي لا يمكن للعقلاء دفعها ، كالفعل الموجود بفعل فاعل ، ولذا؛ فإن متعلق المعقول النفي والإثبات يخضع لأحكام ثلاثة الوجوب ، والاستحالة ، والجواز ، الوجوب : وهو الثابت الذي لا يقبل الانتفاء لذاته ،الجواز : وهو ما لا يمنع تصور الوجود والعدم لذاته ، أما الاستحالة : هي المعدوم الذي لا يتصور الوجود لذاته . وهو موضوع البحث ، والذى جاء بعنوان المستحيلات المنطقية بين المتناقضات والمغالطات دراسة تحليلية ، والذي قصدت به الباحثة الكشف عن لثام المستحيلات عن طريق العلم بماهيتها وفائدتها ، ومادتها ، وتوضيح أقسامها ، وتطبيقاتها وغير ذلك مما يتطلبه البحث بما يقع في مقدور الباحثة واستطاعتها.

أسباب اختيار البحث

١- إن معرفة كنه وماهية المستحيلات تساعد في فهم الوجود ، حيث تساعد في فهم الطبيعة الحقيقة للعالم وما يشتمل عليه من المخلوقات الممكنة الوجود ، كذا التفريق بين ممكن الوجود، ومستحيل الوجود ، وتحديد العلاقة بينهما

٢- حماية العقيدة من أصحاب الزيغ والضلال ، والحجج الواهية ، حيث إن المستحيل لذاته يخضع للتناقض والمغالطة مما يترتب عليه رفض العقل له لعدم تصوره وإدراكه

٣- المستحيل لذاته يتعارض مع القواعد المنطقية الأساسية ، مثل مبدأ الهوية ، ومبدأ عدم التناقض ، فالمستحيلات لها أهمية كبيرة في فهم الطبيعة الحقيقية للوجود ، وتحليل النظريات الفلسفية ،وتحديد ما هو صحيح وما هو خاطئ ، وتحسين التفكير المنطقي

مشكلة البحث

١- تعريف الحكم العقلي ، وأقسامه

٢- ماهية المستحيلات ، وأقسامها

٣- التطبيقات المنطقية والكلامية للمستحيلات

منهج البحث

اعتمدت الباحثة عدداً من المناهج منها المنهج الاستقرائي الناقص ، والمنهج التحليلي ، والمنهج المقارن والمنهج النقدي

خطة البحث

ينقسم البحث إلي مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة والمصادر والمراجع والفهارس .

المقدمة :-

لقد اشتملت مقدمة هذا البحث على أهمية الموضوع وأسباب اختياره ، والمنهج الذي استخدمته الباحثة في البحث ومشكلة البحث ، تهدف هذه الخطة إلى تقديم إطار عام لبحث علمي يتناول مسألة المستحيلات المنطقية بين المتناقضات والمغالطات دراسة تحليلية ، وذلك من خلال تحديد ما هو مستحيل لذته والذي يترتب عليه تناقضات ومغالطات يرفضها العقل ، وما هو مستحيل لغيره . والتطبيقات المنطقية العقدية لكلا

المستحيلين بهدف الوصول إلى التفريق بينهما ، ومعرفة ما هو صحيح يقبله العقل ، وما هو باطل يرفضه العقل .

التمهيد : أقسام الحكم العقلي

المبحث الأول : ماهية المستحيلات

المبحث الثاني: التطبيقات المنطقية والعقدية للمستحيلات

الخاتمة

وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها الباحثة، ثم فهرس المصادر والمراجع .

هذا وأدعو الله – تعالى – أن ينال هذا البحث القبول, وأن يتجاوز عما فيه من نقص ، فأبى الكمال أن يكون إلا لله – تعالى – وأبت العصمة أن تكون إلا لرسله وأنبيائه وصلي الله وسلم وبارك علي سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين .

التمهيد

أقسام الحكم العقلي

الحكم [١] العقلي :-

هو المأخوذ من مجرد العقل [٢] ، وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرر أو وضع واضع [٣] ، أضيف هذا الحكم إلى العقل – وإن كانت الأحكام كلها لا تدرك إلا بالعقل- ؛لأن مجرد العقل ، بدون فكرة أو معها ، كاف في إدراك هذا الحكم فقولنا : إثبات أمر لأمر ، مثاله : الواحد نصف الاثنين

وقولنا: نفي أمر عن أمر ، مثاله : الخمسة ليست نصف الثمانية ، من غير توقف على تكرار يخرج الحكم العادي كقولنا شراب النعناع يسكن

---

(١) الحكم إما شرعي: وهو خطاب الله –تعالى – المتعلق بأفعال المكلفين بالطلب أو الإباحة ،أو الوضع لهما ، وإما غيره ، وهو : إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه ، والحاكم به إما العقل أو العادة ، فإن كان العادة فعادى ، والحكم العادي : وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بواسطة التكرار بينهما على الحس ، كإثبات أن النار محرقة ، وأن الطعام يشبع ، وليس المراد من هذا أن النار مثلا هي المؤثرة ، إذ التأثر لا دلالة للعادة عليه أصلا ، وإنما غاية ما دلت عليه العادة الربط بين أمرين ، أما تعين فاعل ذلك فليس للعادة فيه مدخل ، ولا منها يتلق علم ذلك ، ثالثا : إن كان العقل فعقلي ، والحكم العقلي : هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار ولا استناد إلى شرع ،فخرج بقوله (حكم العقل) الحكم الشرعي والعادي ، والعقل سر روحاني تدرك به العلوم الضرورية والنظرية ، ومحله القلب ، ونوره في الدماغ ، وابتداؤه من حين نفخ الروح في الجنين وأول كماله البلوغ ، ولذا كان التكليف بالبلوغ ،هذا هو الصحيح الذى عليه مالك والشافعي رضي الله عنهما / شرح الخريدة البهية ،لدرديري ،العلامة ، أحمد بن محمد بن أحمد ، صـ ٤٩ ، ٥٠ ، تقديم الدقاق ، أ.د ، جمال فاروق ، كشيدة للنشر والتوزيع ، الشرقية – مصر ، ٢٠٢١م

(٢) موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ، التهانوي ، ، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد الفاروقي الحنبلي ، جـ١، صـ ٦٩٥، ط١ ، تقديم ، العجم ، د، الرفيق ، تحقيق ، دحروج ، د علي ، مكتبة لبنان ، ناشرون – بيروت ١٩٩٦م

(٣) الجواهر المضيئة ، كاده ،زهران ، صـ٦٤ ، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤ م

ألم البطن ، ولا وضع واضع يخرج الحكم الشرعي كالصلاة والصيام وغيرها مما أمر به الشارع [١] فخرج بهذا القيد حكم الفقيه المستند إلى الشرع كإثبات الوجوب للصلاة المستند لخطاب الله – تعالى –[٢] وهو التعلق التنجيزي لخطاب الله – تعالى – القديم المتعلق بأفعال المكلفين بعد وجودهم وتوافر شروط التكليف فيهم ، وهذا التعلق ليس بقديم وإنما القديم كلام الله [٣] ، فخرج بقوله حكم العقل الحكم الشرعي والعادي.

ثانيا أقسام الحكم العقلي :-

أقسام الحكم العقلي ثلاثة : الوجوب ، والاستحالة ، والجواز،

الوجوب : هو عدم قبول الانتفاء

الاستحالة : وهي عدم قبول الثبوت

الجواز : قبول الثبوت والانتفاء [٤]

أقسام حكم العقل لا محالة هي الوجوب ثم الاستحالة

ثم الجواز ثالث الأقسام فافهم منحت لذة الأفهام[٥]

وجه الانحصار في هذه الثلاثة: أن كل ما يحكم به العقل إما أن يقبل الثبوت والانتفاء معا ، أو يقبل الثبوت فقط ، أو يقبل الانتفاء فقط.

(١) شرح المقدمات ،السنوسي ، أبي عبدالله محمد بن يوسف ، ، صـ ٧٣،٧٢ ، تحقيق ، حمادي ، نزار ، تقديم ، فودة ، د ، سعيد عبداللطيف ، ط١ ،١٤٣٠مكتبة المعارف ، هـ – ٢٠٠٩م

(٢) شرح الخريدة البهية ،للدرديري ،العلامة ، أحمد بن محمد بن أحمد، صـ٥٠

(٣) شرح المقدمات للسنوسي ، صـ٧٤

(٤) شرح الخريدة البهية ، للدرديرى ، صـ٥١

(٥) شرح الخريدة البهية في علم التوحيد ، تأليف ، الدرديري ، الشيخ أحمد بن محمد العدوي، صـ ١١ ، تحقيق ، شنهار ، عبدالسلام بن عبدالهادي ، دار البيروني ، ٢٠٠٤م

فالأول هو : الجائز ، وقيل : الممكن الذي هو الجائز : الذي يقبل الوجود والعدم من حيث هو ، وقيل : هو الذي لا ضرورة في وجوده، ولا في عدمه من حيث هو وقيل : هو الذي لا يلزم من فرض مقابلته محال .

والثاني : هو الواجب

والثالث : هو المستحيل(١)

- فالواجب العقلي مالم يقبل الانتفا في ذاته فابتهل
- والمستحيل كل مالم يقبل في ذاته الثبوت ضد الأول
- وكل أمر قابل للانتفا وللثبوت جائز بلا خفا (٢)

وأما المحكوم به عليه فينقسم –أيضا– إلى ثلاثة أقسام: واجب ، وجائز ، ومستحيل ، وأما تعريف كل منهما :

–**الواجب العقلي** : هو الذي يلزم من فرض عدمه محال لذاته ، كالقديم وصفاته – سبحانه– وقوله : يلزم من فرض عدمه محال احتراز من الجائز؛ فإنه لا يلزم من فرض عدمه محال.

وقوله : لذاته : احتراز من الواجب بالغير ؛ فإنه لا يلزم من فرض عدمه محال لذاته ، ويلزم من فرض عدمه محال بالنسبة إلى الغير ، وهذا كالعالم في حال وجوده ، فهذا واجب الوجود ، ولا يقال : إنه ممكن الوجود، بل يقال : كان ممكن الوجود قبل وجوده ، لكن وجوب وجوده لا لذاته ، بل لتعلق المشيئة الأزلية بوجوده ، وعلى الجملة : إن كل ما كان واجب الوجود بغيره ، فهو ممكن الوجود بذاته ، وكل ما كان واجب الوجود بذاته ، لا يصح أن يكون واجبا بغيره ومعلوم أن كل واجب الوجود لذاته ، ممتنع العدم لذاته ،وكل ما كان واجب الوجود بالغير ، فهو جائز العدم بالنسبة إلى ذاته

(١) شرح المقدمات للسنوسي ، صـ٧٥

(٢) شرح الخريدة البهية في علم التوحيد ، تأليف ، الدرديري ، الشيخ أحمد بن محمد العدوي، صـ١١

، ممتنع العدم بالنسبة إلى غيره ، وذلك كالعالم بعد وجوده ، فهو جائز العدم في الحال بالنسبة إلى ذاته ، وممتنع العدم في الحال بالنسبة إلى تعلق المشيئة الأزلية ؛ لأن الله – تعالى – أخبر أنه لا يعدم إلا أن تقوم الساعة .

وقيل في حده : (هو كل معقول ثبت وتحقق واستحال مقابله نفيا كان أو اثباتا) ، فـ (المعقول الثابت) ، هو واجب الوجود –سبحانه وتعالى – و(المعقول المنفي) هو عدم الشريك ، وقيل: هو ما كان ضروري الوجود ممتنع العدم [١].

والواجب العقلي إما ضروري ، أو نظري .

- الضروري : هو ما لا يحتاج إلى تأمل ونظر، كالتحيز للجرم ، وهو أخذه قدر ذاته من الفراغ ، فإن ثبوت هذا المعني له لا يتصور في العقل – ضرورة – نفيه ، وكذا الواحد نصف الاثنين .

- النظري : هو ما يحتاج إلى تأمل ونظر ، كثبوت القدم لله – تبارك وتعالى – فهو لا يتصور في العقل نفيه عنه – عز وجل – لكن بعد التأمل فيما يترتب على نفيه من المستحيلات كالدور والتسلسل ، وتعدد الإله ، وتخصيص كل واحد منهم بنوع من الممكنات بلا تخصص ، وكذا وجوب النظر في كون الواحد ربع عشر الأربعين [٢]

(١) المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية ، الطنجي ، أبي الحسن علي بن عبدالرحمن ، البختي ، جمال علال ، جـ١ ، صـ٤٣٨، مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية ، المملكة المغربية ، ٢٠١٥ م

(٢) شرح المقدمات للسنوسي ، صـ ٧٦

ثانيا : المستحيل العقلي :-

هو الذي يلزم من فرض وجوده محال لذاته .وقوله يلزم من فرض وجوده محال احترازاً من الجائز ؛ لأنه لا يلزم من فرض وجوده محال ، وقوله : لذاته : احترازاً من المحال بالغير ، وذلك كتصور الإيمان من أبي جهل ، فإنه محال بالنسبة إلى تعلق علم الله – تعالى – بعدم وقوعه ، وهو بالنسبة إلى ذاته ممكن الوقوع ، والدليل على ذلك وقوعه من أمثاله .

وقيل في حده : هو كل معقول امتنع تصوره نفيا كان أو إثباتا ؛ فالمستحيل المنفي كعدم القديم ، والمستحيل الثبوتي كتقدير وجود الشريك ، وتقدير وجود سائر المستحيلات .

وقيل : المستحيل ، كل ما كان ضروري العدم ، ممتنع الوجود [١]

المستحيل لذاته ، ينقسم إلى ضروري ونظري

- الضروري ، كتعري الجرم عن الحركة والسكون ، أي تجرده عنهما معا – في كونه مستحيل ضرورة – أي : ابتداء بلا تأمل – : كون الاثنين مثلا ربع الأربعة ، أو نصف الثمانية ،ونحو ذلك من المستحيلات الضرورية .

- النظري ، كشريك الباري – سبحانه – تعالى عن ذلك علواً كبيراً ، كون الواحد نصف عشر الأربعين [٢]

ثالثا: الجائز العقلي :

هو الذي لا يلزم من فرض وجوده ولا من فرض عدمه محال لذاته ، كنزول المطر قبل نزوله ، ووجود العالم قبل وجوده ، بدلا من استمرار عدمه ، فقوله : هو الذي لا يلزم من فرض وجوده محال ، احترازاً من

(١) المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية ، الطنجي ، جـ ١ ، صـ ٤٣٩

(٢) شرح المقدمات للسنوسي ، صـ٧٧

المستحيل ؛لأنه يلزم من فرض وجوده محال ، وقوله : ولا من فرض عدمه محال ، احترازا من الواجب ، لأنه؛ يلزم من فرض عدمه محال .

وقوله : لذاته ، احترازاً من الجائز الذي عرض له الوجوب بالغير ، ومن الجائز الذي عرضت له الاستحالة بالغير ، وذلك كفرض القيامة اليوم ، لتعلق علم الله – تعالى – بها أنها لا تقوم اليوم ، ومن ذلك خروج الكافر من النار بعد دخولها ، هو محال بإخبار الشارع ، وجائز بالنسبة إلى ذاته[1]

ويدخل في الجائز ثلاثة أقسام :

- الأول : الجائز المقطوع بوجوده ، كاتصاف الجرم المطلق بخصوص البياض وخصوص الحركة ونحوهما ، وكالبعث والثواب والعقاب .
- الثاني : الجائز المقطوع بعدمه كإيمان أبي لهب وأبي جهل ودخول الكافر الجنة .
- الثالث : المحتمل للوجود والعدم ، كقبول الطاعة منا ، وفوزنا بحسن الخاتمة ، وسلامتنا من عذاب الآخرة ونحو ذلك .

والجائز العقلي قسمان ضروري ونظري

الضروري : هو ما لا يتوقف على تأمل ونظر ، كاتصافنا معشر البشر بخصوص الحركة، فإنا بالمشاهدة نعلم صحة وجودها وعدمها للجرم.

نظري : هو ما يتوقف على تأمل ونظر ، كتعذيب الله للمطيع ، فإن هذا في الابتداء قد ينكر العقل جوازه ، بل يتوهمه مستحيلا ، أما بعد النظر في وحدانية الله – تعالى – وانفراده بخلق جميع الكائنات وإرادتها بلا واسطة، خيرًا كان أم شرًا ، وأن الأفعال كلها بالنسبة إليه سواء ، لا نفع

(١) المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية ، الطنجي ، جـ ١ ، صـ ٤٤٠

له في طاعة ، ولا ضرر له في معصية ،ولا نقص يلحقه – تعالى – عن ذلك بكفر كافر ،أو معصية عاص ، ولا حجر عليه ،ولا حكم لأحد عليه ، فنعلم علم اليقين أن ما رتبه – سبحانه – على الكفر من العذاب الأليم ، وعلى الطاعة من النعيم المقيم ، لو عكس الله – تبارك وتعالى – في ذلك ، أو لم يرتب عليهما شيئا أصلا لم يلزم على ذلك – بالنظر إلى حقيقة الطاعة والكفر والمعصية – نقص ولا محال أصلا [١]

(١) شرح المقدمات للسنوسي ، صـ٨٠

المبحث الأول

ماهية المستحيلات

إن حد الشيء هو المحدد ،أو المميز للشيء عن غيره والجامع لمعناه والمانع من دخول غيره من المعاني فيه .

الحد في اللغة : يطلق الحد على الفصل ، والمنع ، والحاجز بين الشيئين الذى يمنع اختلاط أحدهما بالآخر ، يقال : حددت كذا ، جعلت له حدا يميزه ، يقال حددت الدار حدا أي ميزتها عن مجاورتها بذكر نهاياتها ، وحد الشيء : الوصف المحيط بمعناه ، المميز له عن غيره [١]

أما الماهية : ما به يجاب عن السؤال بما هو، ويفسره بما به الشيء هو ، ولا خفاء بأن المراد بما هو الذى تطلب به الحقيقة دون الوصف ، وهي باعتبار التحقق تسمى ذاتا وحقيقة ، وباعتبار التشخص تسمى هوية [٢]، والمستحيل، ما لا يتصور وجوده ، وهو نوعان ، مستحيل لذاته ، ومستحيل لغيره ، والمستحيلات للذات ،كالجمع بين النقيضين ، والجمع بين الضدين ، ولزوم الدور ، ولزوم التسلسل ، والترجيح بلا مرجح ، وقلب الحقائق ، وبطلان الحصر [٣]

---

(١) والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ،تأليف العلامة ، الفيومي ، أحمد بن محمد بن على المقري ، صـ١٢٤ ، تحقيق ، الشناوي، عبدالعظيم ، ط٢ ، دار المعارف ،القاهرة، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م ، ومعجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ، العلامة أبى القاسم الحسين بن محمد بن المفضل ، صـ١٢٣، صححه ، شمس الدين ، إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م ، والمصباح المنير للفيومي ، صـ٦٨

(٢) شرح المقاصد ، التفتازاني ، الإمام مسعود بن عمر بن عبدالله ،جـ١ ، صـ ٣٩٩ ،تحقيق ،عميرة ، د/ عبدالرحمن ، تصدير ،شرف ، الشيخ ، صالح موسى ،ط١، عالم الكتب ، بيروت –لبنان ،١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م

(٣) زروق ، عقيدة الإمام العارف بالله الشيخ ، شهاب الدين أبى العباس أحمد من خلال كتبه وشروحه ، صـ ٢٢٢، دراسة وتحقيق ، طيب ، محمد إدريس ، كتاب ناشرون ، بيروت – لبنان

أولا: النقيضان [١]:

التناقض عند المناطقة : يطلق على تناقض المفردات ، وتناقض القضايا إما بالاشتراك اللفظي أو الحقيقة والمجاز، بأن يكون التناقض الحقيقي ما هو في القضايا، وإطلاقه على ما في المفردات على سبيل المجاز المشهور ، وبهذا صرح السيد الشريف في تصانيفه ، ويؤيده ما اشتهر فيما بينهم أن التصور لا نقيض له ، فتناقض المفردين اختلافهما بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته حمل أحدهما وعدم حمل الآخر.

وتناقض القضيتين اختلافهما بالإيجاب والسلب بحيث يقتضي لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى .

والتناقض عند الأصوليين : تقابل الدليلين المتساويين على وجه لا يمكن الجمع بينهما بوجه ويسمى بالتعارض والمعارضة [٢]

---

(١) إن كل معقولين لابد أن يكون بينهما إحدى نسب أربع (المساواة ، التباين ، العموم والخصوص المطلق ، والعموم والخصوص من وجه) برهان الحصر في الأربع أن المعقولين إما ألا يجتمعا البته وهما المتباينان، وإما ألا يفترقا البته وهما المتساويان ، أو يجتمعا تارة ويفترقا أخرى وذلك في حالتين ،أن يكون أحدهما يفارق صاحبه والآخر لا يفارقه كالحيوان والإنسان حيث بينهما عموم وخصوص مطلق ، الذى يفارق أعم مطلقا وهو الحيوان ، والذى لا يفارق أخص مطلقا وهو الإنسان، ثانيا :أن يكون كل واحد منهما يفارق الآخر ف بعض الصور، وهما اللذان بينهما العموم والخصوص من وجه كالإنسان والأبيض ، فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض ، وينفر الأبيض عن الإنسان في الثلج والعاج ، وينفرد الإنسان عن الأبيض في الإنسان الزنجي ،والتباين وهو إحدى النسب الأربع ينقسم إلى – تباين مقابلة ، والذى منه تباين الضدين كالحركة والسكون ، ومنه أيضا تباين التناقض مقل قولك زيد إنسان ، وزيد ليس بإنسان ، –تباين مخالفة كالبرودة والبياض فإنهما يجتمعان في الثلج ، آداب البحث والمناظرة ، الشنقيطي ، الشيخ محمد الأمين صـ٢٦، ٢٩، ٣١،تحقيق ،العريفي ، سعود بن عبدالعزيز ،مجمع الفقه الإسلامي دار عالم الفؤاد–جده

(٢) موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ، التهانوي ، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد بن محمد جـ١ ، صـ٥١٤ ، تحقيق دحروج ،على ، ط١ ، الناشر /مكتبة لبنان ناشرون –بيروت ،١٩٩٦م

والتناقض : هو اختلاف القضيتين بالإيجاب والسلب بحيث يقتضى لذاته صدق إحداهما وكذب الأخرى كقولنا زيد إنسان ، زيد ليس بإنسان [١]

"اعلم أن التناقض هو اختلاف قضيتين بالإيجاب والسلب على جهة يقتضى لذاتها أن يكون أحدهما بعينه أو بغير عينه صادقا والأخرى كاذبا حتى لا يخرج الصدق والكذب منهما ..."[٢]

والقضيتان المتقابلتان بالتناقض هما اللتان يتقابلان بالإيجاب والسلب تقابلا يجب عنه لذاته أن يكون إحداهما صادقة والأخرى كاذبة [٣]

والمقابلة بين النقيضين، تكون بين السلب والإيجاب ، بمعني النفي والإثبات ، كقولك: بكر نائم الآن ، بكر ليس بنائم الآن ، فالمقابلة بين هذا النفي والإثبات في المثال السابق مقابلة نقيضين ، وهي واحد من أنواع تباين المقابلة.

وضابط النقيضين ، أنهما (لا يجمعان ولا يرتفعان)بل لابد من وجود أحدهما وعدم الآخر ، والمقابلة بين الزوج والفرد مثلا من مقابلة الشيء والمساوي لنقيضة ؛لأن الفرد مساو لـ (ليس بزوج)

بخلاف المقابلة بين الضدين ، فهي المقابلة بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة ، ولا يتوقف إدراك أحدهما على إدراك الآخر، كالسواد والبياض ، والحركة والسكون ، ونحو ذلك ؛ فإن النقطة البسيطة من اللون

---

(١) التعريفات ، الجرجاني ، أبو الحسن علي بن عبدالعزيز القاضي ، جـ١ ، صـ٩٣ ، الأبياري ، إبراهيم، ط١ ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ١٤٠٥هـ

(٢) الاشارات والتنبيهات ، ابن سينا ، أبى علي حسين ابن عبدالله ، جـ١ ، صـ١٧٧، ط٢،شرح الطوسي، نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن ، شرح الشرح الرازي ،قطب الدين محمد بن محمد بن أبي جعفر ، الناشر ، البلاغة قم – سوق القدس ، ١٢٣٥هـ

(٣) النجاة في الحكمة الإلهية ، ابن سينا ، الشيخ ، أبى على الحسين ، صـ ٢٧، ط٢ ، مطبعة السعادة بجوار محطة مصر ،١٣٥٧هـ – ١٩٨٧م

يستحيل أن تكون سوداء وبيضاء في وقت واحد ، وكذلك الجرم الواحد يستحيل أن يكون متحركا وساكنا في وقت واحد ، فالمقابلة بين السواد والبياض وبين الحركة والسكون مثلا ، مقابلة ضدين ، وهي من أنواع تباين المقابلة [١] .

وضابط الضدين أنهما (لا يجتمعان ولكنهما قد يرتفعان وارتفاعهما إنما يكون لأحد الأسباب الآتية : –

السبب الأول: وجود واسطة كضد ثالث ؛فإن السواد والبياض مثلا لا يجتمعان في نقطة اللون البسيطة ،ولكنهما قد يرتفعان عنها لوجود

(١) أما المقابلة بين المتضائفين ، فهي المقابلة بين أمرين وجوديين بينهما غاية المنافاة ولا يمكن إدراك أحدهما إلا بإضافة الآخر إليه ، كالأبوة والبنوة ، والفوق والتحت ، والقبل والبعد ، فإن الذات الواحدة يستحيل أن تكون جامعة بين كونها أب وابن لشخص واحد، كاستحالة اجتماع السواد والبياض في نقطة بسيطة إلا أن الأبوة لايدرك معناها إلا بإضافة بنوة إليها وكذا العكس ،فالمقابلة بين الأبوة والبنوة ، والفوق والتحت ، والقبل والبعد ،مقابلة المتضايفين ، وهي من أنواع تباين المقابلة ، وهي المسماة في الاصطلاح بالصفات الإضافية ، والصفات الإضافية عند عامة المنطقيين وجودية بخلاف المتكلمين فهي عندهم اعتبارية لاوجود لها في الخارج ، وأخيرا المقابلة بين العدم والملكة مقابلة بين أمرين أحدهما وجودي والآخر عدمي ، كالمقابلة بين البصر والعمى ، فهي المقابلة بين أمريين أحدهما وجودي وهو المعبر عنه بالملكة ، وهو البصر في المثال السابق ، والآخر عدمي وهو المعبر عنه بالعدم وهو العمي في المثال السابق ، هذا الطرف العدمي الذي هو العمى سلب للطرف الوجودي الذى هو البصر عن المحل الذي شأنه أن يتصف به كالحيوان الذي هو من جنس ما يبصر ، أما ما ليس من جنسه الاتصاف بالملكة فلا ترد عليه مقابلة الملكة كالحائط والغصن ، فلا تقول هذا الحائط أعمى ولا بصير ،وكذا الغصن لأنه؛ ليس من شأنه الاتصاف بالبصر حتى يسلب عنه بالعمى ، فتبين إذن أن المقابلة بين النقيضين ، والعدم والملكة كلتاهما مقابلة بين أمرين أحدهما وجودي والآخر عدمي والفارق بينهما هو القيد الذي في العدم والملكة وهو قولهم عن المحل الذى شأنه أن يتصف به ، أما المقابلة بين الضدين ،والمتضائفين كلتاهما مقابلة بين أمرين وجوديين والفارق بينهما أن الضدين لا يتوقف إدراك أحدهما على الآخر بخلاف المتضائفين فلا يمكن إدراك أحدهما إلا بإضافة الآخر ، نفس المرجع ، آداب البحث والمناظرة ، الشنقيطي ، صـ٤٥، ٤٦

واسطة أخرى كالأخضر والأصفر ، فتكون النقطة خضراء أو صفراء.

السبب الثاني :هو ارتفاع المحل ، فالجرم الواحد الموجود يستحيل أن يجتمع فيه الحركة والسكون فيكون متحركا ساكنا في وقت واحد ،ولكن الحركة والسكون قد يرتفعان عنه بارتفاعه ، أي بانعدامه ، وزواله من الوجود؛ فإنه إذا عدم لا يقال فيه : ساكن ، ولا متحرك [١]

الحاجة إلى التناقض :-

ربما يظن البعض أن معرفة نقيض القضية أمر بيّن كمعرفة نقائض المفردات كالإنسان وألا إنسان ، والتي يكفي فيها الاختلاف بالإيجاب والسلب ، ولكن الأمر ليس بهذه السهولة إذ يجوز أن تكون الموجبة والسالبة صادقتين معا مثل: بعض الحيوان إنسان ، وبعض الحيوان ليس بإنسان ، ،ويجوز أن تكونا كاذبتين معا، مثل كل حيوان إنسان ولا شيء من الحيوان بإنسان ، وعليه ، لا غنى للباحث عن الرجوع إلى قواعد التناقض المذكورة في علم المنطق لتشخيص نقيض كل قضية[٢] .

- وتكمن الحاجة إلى التناقض فيما إذا كان هناك مطلوب لا يقوم على نفسه دليل ، ولكن يقوم الدليل على بطلان نقيضه ، فبطلان نقيضه يترتب عليه إثباته فلابد إذن من معرفة النقيض .[٣]

شروط التناقض :-

لابد لتحقق التناقض بين قضيتين من اتحادهما في أمور ثمانية ، واختلافهما في أمور ثلاثة :

---

(١) آداب البحث والمناظرة ، الشنقيطي ، الشيخ محمد الأمين ، صـ٤٤

(٢) المنطق ، المظفر، الشيخ ، محمد رضا، جـ٢ ، صـ١٨٨،ط٣ ، النجف ، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م

(٣) محك النظر في فن المنطق ،الغزالي ، حجة الإسلام ،محمد بن محمد بن أحمد، صـ٨٤ ، ط١، مركز دار المنهاج للدراسات ،جدة – المملكة العربية السعودية ،١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م

أولا : الأمور التي يجب اتحاد القضيتين فيهما لتحقق التناقض

١- الموضوع ، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا ، مثل العلم نافع ، والجهل ليس بنافع

٢-المحمول، فلو اختلفا فيه لم يتناقضا ، مثل العلم نافع ، والعلم ليس بضار.

٣-الزمان ، فلا تناقض بين الشمس مشرقة أي في النهار وبين الشمس ليست بمشرقة أي في الليل.

٤- المكان ، فلا تناقض بين الأرض مخصّبة أي في الريف وبين الأرض ليست بمخصبة أي في البادية.

٥-القوة والفعل ، أي لابد من اتحاد القضيتين في القوة والفعل ، فلا تناقض بين الأسد ميت أي بالقوة وبين الأسد ليس بميت أي بالفعل .

٦-الكل والجزء ، فلا تناقض بين(العراق مخصّب) أي بعضه ، وبين (العراق ليس بمخصب)أي كله.

٧- الشرط ، فلا تناقض بين (الطالب ناجح آخر العام) أي إن اجتهد وبين (الطالب غير ناجح) أي إذا لم يجتهد.

٨- الإضافة ، فلا تناقض بين (الأربعة نصف) أي بالإضافة إلى الثمانية ، وبين (الأربعة ليست بنصف) بالإضافة إلى العشرة.

ثانيا الاختلاف

لابد من اختلاف القضيتين المتناقضتين في أمور ثلاثة وهي الكم والكيف والجهة [١]

(١) المنطق ، المظفر، الشيخ ، محمد رضا، جـ٢ ، صـ١٨٩ ، ١٩٠

"التناقض اختلاف قضيتين بحيث يلزم لذاته من صدق كل كذب الأخرى وبالعكس ولابد من الاختلاف في الكيف والكم والجهة والاتحاد فيما عداها "[١]

والاختلاف بالكم والكيف ، معناه أن إحداهما إذا كانت موجبة كانت الأخرى سالبة ، وإذا كانت كلية كانت الثانية جزئية وعليه .

- الموجبة الكلية .. نقيض .. السالبة الجزئية

- الموجبة الجزئية .. نقيض .. السالبة الكلية

- لأنهما لو كانتا موجبتين أو سالبتين لجاز أن يصدقا أو يكذبا معا، ولو كانتا كليتين لجاز أن يكذبا معا ، كما لو كان الموضوع أعم ، على ما مثلنا سابقا، ولو كانتا جزئيتين لجاز أن يصدقا معا ، كما لوكان الموضوع أيضا أعم مثل بعض المعدن حديد ، وبعض المعدن ليس بحديد

ثانيا : الاختلاف بالجهة

الاختلاف بالجهة أمر يقتضيه التناقض كالاختلاف بالإيجاب والسلب، لأن نقيض كل شيء رفعه ، فكما يرفع الإيجاب بالسلب والسلب بالإيجاب ، فلابد من رفع الجهة بجهة تناقضها [٢]

ثانيا : الضدان :

كل عرضين يستحيل اجتماعهما لأنفسهما في المحل الواحد في الزمن الواحد ، فالتضاد في المختلفان إنما يقع بالنظر إلى المحل [٣] "هما

(١) متن تهذيب المنطق والكلام ، التفتازاني ، سعد الدين ،صـ ١٠، تعليق الكردي ، الشيخ ، عبدالقادر معروف،ط١ ، مطبعة السعادة بجوار محطة مصر ،الإسكندرية – القاهرة

(٢) المنطق ، المظفر، الشيخ ، محمد رضا ، جـ٢، صـ١٩٢

(٣) مقدمات المراشد إلي علم العقائد ،السبتي ، ابن خمير ، صـ ١٥٥،١٦٥، تحقيق ، البختي ،جمال علال ،ط١ ، مطبعة الخليج العربي، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م ،

الوصفان الوجوديان اللذان يمتنع اجتماعهما لذاتيهما كالسواد والبياض "[١] والتضاد من خواص الكثرة ، وهو كون المعنيين بحيث يستحيل لذاتيهما اجتماعهما في محل واحد من جهة واحدة ،والمراد بالمعنى ما يقابل العين أي مالا يكون قيامه بنفسه (العرض) ، وذكر الاجتماع مغن عن وحدة الزمان ، والتقييد بالمعنيين يخرج العينين (جوهريين مختلفين)والعين مع المعني ، والعدمين والعدم مع الوجود ، ولهذا قالوا بعدم التضاد في الأحكام وسائر الإضافات لكونها اعتبارية لاتحقق لها إلا في الأعيان ، ولايخرج القديم والحادث إذا كانا معنيين كعلم الله – تعالى – وعلم زيد حيث إنهما معنيان متغايران ، بل ظاهر التعريف متناول له ، إذ لا إشعار فيه باشتراط التوارد على محل واحد ، وقد يقال إن معنى امتناع الاجتماع أنهما يتواردان على محل ،ولايكونان معا ليخرج مثل ذلك ،لأن محل القديم قديم ، فلايتصف بالحادث وبالعكس ولأن القديم لايزول عن المحل حتى يرد عليه المقابل ، واحترز بقيد استحالة الاجتماع عن مثل السواد ، والحلاوة مما يمكن اجتماعهما في محل واحد ، وبقيد لذاتهما عن مثل العلم بحركة الشيء وسكونه معا أي العلم بأن هذا الشيء متحرك ، والعلم بأن ساكن في آن واحد فإنهما لايجتمعان ، لكن لا لذاتهما، بل لامتناع الحركة والسكون ، وأما تصور حركة الشيء وسكونه معا فممكن ، ولذا يصح الحكم باستحالتهما، وبقيد من جهة واحدة عن مثل الصغر والكبر ، والقرب والبعد على الإطلاق ، فإنهما لايتضادان وإن امتنع اجتماعهما في الجملة ، وإنما يتضادان إن اعتبرإضافتهما إلى معين كزيد مثلا فيمتنع كونه صغيرا وكبيرا

(١) محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين ، الرازي ، الإمام الهمام ،محمد بن عمر ، صـ١٠٣، وبحاشيته معالم أصول الدين ،وبذيله نقده المسمى بالتلخيص لنصير الدين الطوسي ، طبع في المطبعة الحسينية المصرية ، ١٣٢٣هـ

في وقت واحد لذا؛فإن مطلق الصغر والكبر لايمتنع اجتماعهما ، لكن عند اتحاد الجهة يمتنع [١] يقول الأشعري " إن كل عرضين لايصح أن يحدثا معا ، ولاأن يحدث كل واحد منهما مع جنس صاحبه فهما ضدان – ابن فورك– اعلم أنه يقول : إن كل عرضين لايصح أن يحدثا معا ، ولا أن يحدث كل واحد منهما مع جنس صاحبه فهما ضدان . وربما قال : إن معنى التضاد هو التنافي ،وذلك يرجع في الحقيقة إلى ماذكرنا من استحالة اجتماعهما من جهة الحدوث في محل . وليس بالتنافي، أن أحد العرضين ناف لصاحبه ، لأن عنده أن شيئا من الأعراض لايصح عليه البقاء وإن ماعدم منه وينتف فإنما يعدم وينتفي لابضد ، بل حكمه أن يعدم في الثاني لامحالة ويستحيل أن يوجد حالين ووقتين متصلين ، وإنما يريد بالتنافي استحالة اجتماعهما في حدوثهما معا في محل واحد على كل حال[٢]

الشروط الواجب توافرها لتحقق التضاد:

- أن يكون الضدان وصفين ، احترازا من الذوات ، فإنها لاتتضاد عند العقلاء
- أن يكونا موجودين ، احترازا عن الأوصاف العدمية والوجودية ؛ فإن التضاد إنما يكون بين الموجودين لابين الموجود والمعدوم ، ولا بين عدمين
- أن يكون الضدان مجتمعين في المحل الواحد في الزمان الواحد

---

(١) شرح المقاصد ، التفتازاني ، مسعود بن عمر بن عبدالله الشهير بسعد الدين التفتازاني ، جـ٢، صـ ٥٣،٥٢ ، تحقيق ، عميرة ،د، عبدالرحمن ، تصدير ، شرف ، صالح موسى

(٢) مقالات الشيخ أبى الحسن الأشعري ، تأليف شيخ المتكلمين ، ابن فورك ، محمد بن الحسن صـ٢٦٨، تحقيق ، السايح ، د/ أحمد عبدالرحيم ، ط١، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة – مصر ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٥م

- أن يكون الضدان تحققا فيهما التضاد لذاتيهما كالحركة والسكون ، فلا يكونان مما يمتنع اجتماعهما كالعجز والكسب [١]فإن مجرد المخالفة لاتوجب المضادة ، فمثلا الألوان مخالفة للطعم وليس بضد لها [٢]

ثالثا : الدور [٣]:

- الدور في اللغة ، من دار يدور واستدار يستدير بمعنى إذا طاف حول الشيء وإذا عاد إلى الموضع الذى ابتدأ منه [٤]

---

(١) المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية ، لأبى الحسن ، على بن عبد الرحمن ، ج١ ، صـ ٨٠٩ ، تحقيق ،البختى ، جمال علال ، مركز أبى الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية ،الرابطة المحمدية للعلماء ، المملكة المغربية

(٢) مقالات أبى الحسن الأشعري لابن فورك ، صـ٢٧١

(٣) لاشك في وجود موجود ،وكل موجود إما أن تكون حقيقته مانعة من قبول العدم ، وإما أن لا تكون ، فالأول واجب الوجود لذاته ، والثاني ممكن الوجود لذاته ،ومع الاعتراف بذلك نصل إلى نتيجة أن الوجود إما موجود واجب الوجود لذاته أو موجود واجب الوجود لغيره ،وإن كان الأول فهو المطلوب ، وإن كان الثاني ، وهو ممكن الوجود لذاته ، فهذا الموجود الممكن يستوي فيه طرفي الوجود والعدم ، ولا يترجح أحدهما إلا بمرجح ،وذلك المرجح إن كان واجب الوجود لذاته ، فهو المطلوب ، وإن كان ممكن لذاته عاد إلى التقسيم الأول فيه ،فإما أن يتسلسل أو يدور وهما محالان ، وإما أن ينتهي إلى أن ينتهي إلى موجود واجب الوجود لذاته ، وهذا الدليل مبني على مقدمات ، أولها : أن الممكن لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا بمرجح ، بيان أن هذه الحاجة حاصلة في جال الحدوث أو حال البقاء ، ثالثها : أن ذلك المرجح يجب أن يكون موجودا ، رابعها أنه يجب أن يكون موجود حال حصول الأثر ، خامسها :أن الدور باطل ، سادسها : أن التسلسل باطل ، عند تمام الكلام في تقرير هذه المقدمات الست يحصل الجزم بأنه لابد من الاعتراف بوجود موجود واجب الوجود لذاته ، ثم أبين أن ذلك العالم المحسوس يمتنع أن يكون واجب الوجود بذاته ، وهو ما سأبينه في موضعه من البحث ، فعندئذ ننتهي إلى النتيجة بأن العالم المحسوس يحتاج في وجوده إلى وجود موجود واجب الوجود لذاته ، وهو المطلوب ، المطالب العالية من العلم الإلهي ، الرازي ، الإمام فخر الدين ، جـ١ ، صـ ٧٢ ،تحيق ، السقا ، د/ أحمد حجازي ،ط١ ، دار الكتاب العربي ،١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

(٤) لسان العرب ، ابن منظور ،محمد ابن مكرم بن على أبو الفضل ، جـ٤ ، صـ٢٩٦ ،ط٣ ، دار صادر– بيروت ، ١٤١٤هـ

-الدور اصطلاحا ،هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه ، ويسمى :الدور المصرح ، كما يتوقف (أ) على (ب) وبالعكس ، أو بمراتب ، ويسمى : الد رو المضمر ، كما يتوقف (أ) على (ب) ، و(ب) على (ج) ، (ج) على (أ)[1] ، والدور في المنطق علاقة بين حدين يمكن تعريف كل منهما بالآخر، أو علاقة بين قضيتين يمكن استنتاج كل منهما من الأخرى أو علاقة بين شرطين يتوقف ثبوت أحدهما على ثبوت الآخر ، فالدور إذن هو توقف كل واحد من الشيئين على الآخر ، والدور الفاسد عند المناطقة ،هو الخطأ الناشئ عن تعريف الشيء أو البرهنة عليه بشيء آخر لا يمكن تعريفه أو البرهنة عليه إلا بالأول ، فمثلا إذا برهنت على (أ)بـ (ب) وكان البرهان على (ب) مستندا إلى البرهان على (أ)وقعت في الدور الفاسد [2]

اقسام الدور :-

ينقسم الدور إلى:

١-دور معي : ومثاله توقف تعقل الأبوة على تعقل البنوة ، وبالعكس ، فإن تعقل ذات الأب بوصف كونه أبا يستلزم تعقل ذات الابن بوصف كونه ابنا ، وكذلك العكس ، وهذا القسم ليس بمستحيل لأن الإضافات أمور اعتبارية ، لاوجود لها إلا في الأذهان .

٢-دور سبقي : هو الدور الباطل ،وعرفوه ، بأنه توقف وجود شيء على وجود شيء آخر قد توقف هذا الشيء الآخر عليه ، وهذا هو الدور المستحيل .

---

(١) التعريفات ، الجرجاني ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف ، صـ ١٠٥ ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م

(٢) المعجم الفلسفي ، صليبا ،د/ جميل ، جـ ١ ، صـ٥٦٧ ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٢م

وكما ذكرت سابقا أن **الدور السبقي ينقسم إلى:**

أولا. الدور المصرح : هو ما كان التوقف فيه بمرتبة (أي بواسطة واحدة) كما إذا فرضنا أن زيدا أوجد عمراً،وعمراً أوجد زيداً ، فإن عمراً قد توسط بين زيد أولاً ، ونفسه ثانيا وسمى مصرحا لظهور التوقف فيه بمجرد النظر.

ثانياً – الدور المضمر : هوما كان التوقف فيه بمرتبتين فأكثر ، كتوقف وجود زيد على عمرو ، وعمرو على بكر ، وبكر على زيد ، وسمى مضمراً لخفائه بالنسبة للمصرح ،هذا القسم وهو الدور السبقي بنوعيه مستحيل.

- رابعا التسلسل

- التسلسل في اللغة :-

قال ابن منظور : السلسلة اتصال الشيء بالشيء ، والسلسلة معروفة ،دائرة من حديد ونحوه من الجواهر مشتق من ذلك [١]

– التسلسل اصطلاحا :-

هو ترتيب أمور غير متناهية ، وأقسامه أربعة

إما أن يكون في الآحاد المجتمعة في الوجود ، أولم يكن فيها ، كالتسلسل في الحوادث والأول إما أن يكون فيها ترتيب أولا، والثاني كالتسلسل في النفوس الناطقة ، والأول إما أن يكون ذلك الترتيب طبيعيا كالتسلسل في العلل والمعلولات والصفات والموصوفات ،أو وضعيا كالتسلسل في الأجسام ، والمستحيل عند الحكيم الأخير دون الأولين [٢]

(١) جـ١١ ، صـ ٣٤٥

(٢) التعريفات ، للجرجاني ،صـ ٥٧

خامسا: الترجيح بلا مرجح :-

الترجيح : هو يعني الاختيار عند تساوى الجهات يكون مبنيا على مرجح يرجح أحد المتساويين على الآخر ،" فالعاقل من نفسه عند تساوى الجهات يقف في موضعه ولا يتحرك مالم يظهر مرجح " (١)

بمعنى إذا تساوى أمران حيث كل منهما لا يمتاز عن غيره بما يعضده للاختيار الذي يترتب على هذا التساوي بين هذين الأمرين بأن يكون هناك أمر ثالث مغاير لهما ،وهو المسئول عن ترجيح أحدهما على الآخر ، والحكم بعد تصورهما ضروري ، وهذا أمر بديهي ، لا يحتاج إلى تأمل ونظر ، ألا ترى أن كفتي الميزان إذا تساوا لذاتيهما وادعى مدع أن أحدهما ترجحت عن الأخرى بدون مرجح لم يقبل ادعاءه صبي غير مميز ، وهذا هو معني الترجيح بلا مرجح(٢)

سادسا : قلب الحقائق :

هو عبارة عن القياس التي تكون نتيجته نقضا لوضع من الأوضاع والذي يسمى باصطلاح المنطقيين تبكيتا، بمعني تعنيفا ، باعتباره تبكيتا لصاحب ذلك الوضع ، فإن كانت مواده من اليقينيات قيل له (تبكيت برهاني) وإن كانت من المشهورات والمسلمات قيل له (تبكيت جدلي)، وإن لم تكن مواده من اليقينيات ولا من المشهورات والمسلمات ، أو كانت منها ولكن لم تكن صورة القياس صحيحة على حسب قوانينه فلابد أن يكون

(١) المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات ، الرازي ،الإمام ، فخر الدين محمد بن عمر ، جـ١ ، صـ ٤٨٠ ، مركز تحقيقات كمبيوترى ، علوم إسلامي، ١٤٢٣هـ

(٢) شرح المواقف للقاضي عضد الدين عبدالرحمن الإيجي ، الجرجاني ، علي بن محمد ، وعه حاشيتا السيالكوتي والحلبى ، جـ ٣ ، صـ ١٣٩ ، صححه الدمياطي ، محمود عمر ،ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩هـ –١٩٩٨م

القياس حينئذ شبيها بالحق واليقين أو شبيها بالمشهور مادة أو هيئة ، فيلبس أمره على المخاطب ويروج عليه ويكون عنده في معرض التسليم لقصور فيه أو غفلة ، وإلا فلا يستحق أن يسمى قياسا ، وعلى هذا فهو إن كان شبيها بالبرهان سمي (سفسطائيا)، وصناعته (سفسطة)

وإن كان شبيها بالجدل سمي (مشاغبيا)وصناعته (مشاغبة) وسبب كل من السفسطة والمشاغبة لا يخلو عن أحد شيئين: إما الغلط حقيقة من القياس ، وإما تعمد تغليط الغير وإيقاعه في الغلط مع انتباهه إلى الغلط ، وعلى كل منهما يقال له (مغالط) ، وقياسه (مغالطة) ، باعتبار أنه في كلا الحالين يكون ناقصا لوضع ما وعلى هذا فالمغالطة هي عبارة عن قسمين : الغلط ، وتعمد التغليط ، ومن أجل ذلك الاعتبار (أي اعتبار نقضه لوضع ما) قيل له (تبكيت مغالطي) ، وإن كان في الحقيقة تضليلا لا تبكيتا [١]

سابعا : (الحصر) بطلان الحصر :

لا يصح حصر الموجود بين الحركة والسكون ، وهو باطل [٢]

- والحصر نوعان : الحصر الاستقرائي ، والحصر العقلي

– **الحصر الاستقرائي** : وهو الحصر الذي لا يكون دائراً بين النفي والإثبات، ويحصل بالاستقراء والتتبع ، ولا يضره الاحتمال العقلي ، بل يضره الوقوعي مثل قولنا (الدلالة إما وضعية ، وإما طبيعية)

(١) المنطق ، المظفر ، الشيخ ، محمد رضا ، جـ٢ ،صـ ٤٧١ ، ٤٧٢، ط٣ ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م

(٢) زروق ، عقيدة الإمام العارف بالله الشيخ ، شهاب الدين أبى العباس أحمد من خلال كتبه وشروحه ، صـ ٢٢٢، دراسة وتحقيق ، طيب ، محمد إدريس ، كتاب ناشرون ، بيروت – لبنان

- **والحصر العقلي** : وهو الحصر الدائر بين النفي والإثبات ، ويضره الاحتمال العقلي فضلا عن الوجودي ، كقولنا : (الدلالة إما لفظية وإما غير لفظية)حصر الكل في أجزائه ، وهي عبارة يراد بها الحصر الذي لا يصح إطلاق اسم الكل على أجزائه ،منها حصر الرسالة على الأشياء الخمسة ، أي مقدمة وثلاث مقالات ، وخاتمة ، لأنه لا تطلق الرسالة على كل واحد من الخمسة ، وهو حصر الكلي في جزيئاته ، ويطلق هذا التركيب على ما يصح إطلاق اسم الكلي عن كل واحد من جزيئاته ، كحصر المقدمة على ماهية المنطق ، وبيان الحاجة إليه ، وموضعه [1]

(١) معجم مصطلح الأصول ، معاصر ، هيثم هلال ، صـ ١٢٧ ، مراجعة ، النوبختي ، د/ محمد ، ط١، دار الجبل – بيروت ، ١٤٢٤هـ –٢٠٠٣م

المبحث الثاني

التطبيقات المنطقية والعقدية للمستحيلات

أولا:الجمع بين النقيضين :-

- التناقض في القضايا الحملية :
- تناقض خلف القضيتين في.... كيف وصدق واحد أمر قفي
- فإن تكن شخصية أو مهملة .... فنقيضها بالكيف أن تبدله[١]

نقيض القضيتين الشخصية والمهملة يحصل بأن تبدلها بالكيف ، أي بالسلب والإيجاب

مثال :-

زيد قائم . شخصية . نقيضها . زيد ليس بقائم . والعكس

زيد ليس بقائم . نقيضها . زيد قائم

الإنسان حيوان . مهملة . نقيضها . لاشيء من الإنسان بحيوان

ونقيض المهملة كلية تناقضها في الكيف ، وذلك لأن المهملة في قوة الجزئية ، ونقيض الجزئية كلية تناقضها في الكيف ، فتقول في الإنسان حيوان . لاشيء من الإنسان بحيوان ، فإن كانت مهملة موجبة فنقيضها سالبة كلية ، وإن كانت مهملة سالبة فنقيضها كلية موجبة [٢] . وقيل أن نقيض المهملة ، الإنسان حيوان . الإنسان ليس بحيوان ، وهذا ما ذهب إليه الأخضرى من أن المهملة يكفى فيها تبديل الكيف مثل الشخصية وهو

(١) إيضاح المبهم من معاني السلم ، شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق للعلامة الأخضري ، الدمنهورى ، العلامة الشيخ ، أحمد بن عبدالمنعم ، صـ ٩١ ، تحقيق ، الأزهري ،مصطفى أبو زيد محمود ،ط٣، دار البصائر ، مدينة نصر – القاهرة ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٣م

(٢) آداب البحث والمناظرة ، الشنقيطي ، صـ٦٢

مخالف للجمهور [١]،

وإن تكن محصورة بالسور .... فانقض بضدها سورها المذكور

فإن تكن موجبة كلية .... نقيضها سالبة جزئية

وإن تكن سالبة كلية .... نقيضها موجبة جزئية [٢]

وإن تكن القضية المحصورة بالسور (الكلي أو الجزئي الموجب أو السالب) فالنقيض يكون بضد السور المشتملة عليه القضية مع مراعاة الشروط سالفة الذكر والتي وجب مراعاتها في النتاقض ،

فسور الإيجاب الكلي ضده سور السلب الجزئي وبالعكس [٣]،وبناءً عليه :

-نقيض الموجبة الكلية .... سالبة جزئية

مثال : كل إنسان حيوان . نقيضه . ليس بعض الإنسان حيوان

-نقيض الموجبة الجزئية....سالبة كلية

مثال : بعض الإنسان حجر . نقيضها . لاشيء من الإنسان بحجر

- نقيض السالبة الكلية ..... موجبة جزئية

مثال : لا شيء من الإنسان بحجر . نقيضها . بعض الإنسان حجر

-نقيض السالبة الجزئية ..... موجبة كلية

---

(١) رفع الأعلام على سلم الأخضري وتوشيح عبد السلام في علم المنطق ، ابن فحف ، محمد محفوظ بن الشيخ ، ملحق به شرح المقولات العشر ، ولد الأمين ، محمد محمود ، صـ ١٢١ ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م

(٢) شرح الشيخ حسن درويش القويسني على متن السلم في المنطق ، للشيخ عبدالرحمن الأخضري ، وعليهما بعض تقارير الشيخ خطاب عمر الدروي الشافعي ، صـ ٢٧ ، ٢٨، مكتبة دار الأمان ، زنقة المامونية – الرباط

(٣) الشرح الكبير على السلم المنورق في علم المنطق ، الملوي الأزهرى ، الإمام ، شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح ، صـ ٢٩٠ ، اعتنى به ، المالكي ، حاتم بن يوسف ، دار الضياء النشر والتوزيع ، الكويت

مثال : ليس بعض الإنسان بحيوان . ، نقيضها. كل إنسان حيوان[١]
وقد اشترط اختلاف القضيتين المحصورتين بالسور في الكم ، لأنهما لو كانتا كليتين أو جزئيتين لم يتناقضا ، لجواز كذب الكليتين وصدق الجزئيتين في كل شيء

(أومادة) يكون فيه الموضوع أعم من المحمول

مثال :-

-كل حيوان إنسان .... لا واحد من الحيوان إنسان
(قضيتان كاذبتان)

-كل معدن ذهب ... لا شيء من المعدن بذهب
(قضيتان كاذبتان)

-بعض الحيوان إنسان ... بعض الحيوان ليس بإنسان
(قضيتان صادقتان)

-بعض المعدن ذهب ... بعض المعدن ليس بذهب
(قضيتان صادقتان)[٢]

ثانيا : الجمع بين الضدين :-

الضدان : أمران وجوديان يستحيل اجتماعهما في محل واحد [٣] ، فالضدان ، ما يتنافيان في المحل الواحد في الزمن الواحد من جهة الحدوث،

(١) رسالة في علم المنطق عن طريق السؤال والجواب ، الفاداني ، محمد ياسين بن عيسى ، صـ ٣٠ ، ط٣ ، مطبعة يونيتيد ، شعب على – مكة

(٢) الشمشية في القواعد المنطقية ، فضل الله ، د /مهدي ، صـ ١٢٢ ، ط١ ، المركز الثقافي العربي ،بيروت ، ١٩٩٨م

(٣) الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، الأنصاري ، القاضي زكريا محمد ، صـ ٧٣ ، تحقيق ، المبارك ، د ، مازن ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م

فهما كل عرضين لا يصح أن يحدثا معاً ، فالمتماثلان ، والمختلفان ضدان فليس من شرط تضادهما اختلاف الضدين ولا تماثلهما [١]

ذهب أهل السنة إلى أن هناك صفات وجبت لله –تبارك وتعالى – عن طريق العقل ، وثبتت عن طريق الشرع ، فوجب الإيمان بها ، وهذه الصفات هي : العلم ، والإرادة ، والقدرة ، والحياة ، والسمع ، والبصر ، الكلام .

وقد احتجوا على وجوب هذه الصفات لله – تعالى – من وجهين :

أحدهما : دلالة العقل . الثاني : نفي النقائص عنه – تعالى –

أما صفاته التي دلت عليها أفعاله فهي : العلم والإرادة والقدرة ، لأن وقوع الفعل منه دليل على قدرته ، فقدرة الله – تبارك وتعالى –تجلت في العالم ولا يمكن أن يتم ذلك إلا إذا كان قادرا ، وكذلك ترتيب أفعاله دليل على علمه ، إذ خلق الله – تعالى – العالم مرتبا وعلى أحسن ما يكون من النظام ، وفاعل هذا لابد أن يكون عالما ، وكذلك اختصاص فعله بحال دون حال دليل على قصده وإرادته ، فقد اختص الله – تعالى – العالم بالوجود بدل العدم ، فلابد أن يكون مريداً، إذ الإرادة صفة من شأنها تخصيص الشيء بالوجود بدل العدم ، وأما صفة الحياة فهي واجبة لله – تعالى – لأنها شرط في ثبوت هذه الصفات ، فهي شرط علمه وإرادته وقدرته ، وأما صفات : السمع ،والبصر ، والكلام فهي صفاته الواجبة لنفي النقائص ، فهي لنفي الصمم ، والعمى ، والخرص .

يقتضي ثبوت هذه الصفات وهي صفات المعاني (العلم ، والإرادة ، والقدرة ، والحياة ، والسمع ، والبصر ، والكلام) لله – تبارك وتعالي –

(١) الحدود في الأصول (الحدود والمواضعات)، ابن فورك الأصبهاني ، أبي بكر محمد بن الحسن ، صـ٩٣ ، ٩٤ ، تقديم ، السليماني ، محمد ، ط١ ، دار العرب الإسلامي

استحالت اتصافه بضدها، وهي ، (الجهل ، والكراهية ، والعجز ، والموت ، والصمم ، والعمى ، والخرس)لأن الضدين لا يجتمعان [١].

يقول الإسفرايني "إن صانع العالم حي ، قادر، عالم ، مريد ، متكلم ، سميع ، بصير ، لأن من لم يكن بهذه الصفات كان موصوفا بأضدادها ، وأضدادها نقائص

وآفات تمنع صحة الفعل ، فصحت ثبوت هذه الصفات له من وجهين .أحدهما دلالة الفعل، والثاني نفي النقائص "[٢]

ومما هو معلوم أن أنواع المنافاة عند الناطقة أربعة ، تنافي النقيضين ،وتنافي الضدين ، وتنافي العدم والملكة ، وتنافي المتضايفين .

- أما النقيضان ، فهما :- إيجاب الشيء وسلبه نحو زيد قائم ، وزيد ليس بقائم
- وأما الضدان ،فهما:- المعنيان الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ولا يتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر كالبياض والسواد ، واحترزنا بغاية الخلاف من نحو البياض مع الحركة
- وأما العدم والملكة ، فهما: وجود الشيء وعدمه عما من شأنه أن يتصف به كالبصر والعمى ، والعلم والجهل البسيط ، فالبصر وجودي وهو الملكة والعمى عدمي ، إذ العمى عدم البصر عما من شأنه البصر ، وكذا العلم والجهل

(١) أضواء على الاقتصاد في الاعتقاد ، للإمام الغزالي ،عبدالعزيز ، أ. د / عبد العزيز ،سيف النصر، صـ١٩٦ طبعة مكتبة الإيمان ، القاهرة ،كلية أصول الدين جامعة الأزهر بالدراسة

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ، الاسفرايني ، الإمام ، أبي المظفر ، صـ ١٦٣ ، تحقيق ، الحوت ، كمال يوسف ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ،١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م

- وأما المتضايفان ، فهما : الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف ، ويتوقف تعقل أحدهما على تعقل الآخر كالأبوة والبنوة ، وإذا علم الإنسان أنواع هذه المنافاة الأربعة عند المناطقة ، علم أنه يستحيل على الله –تبارك وتعالى – أضداد الصفات الواجبة له – تبارك وتعالى – فيستحيل عليه العدم ، والحدوث ، والفناء ، والمماثلة للحوادث من جرمية أو عرضية أو حلول أو اتصال أو انفصال أو بعد أو قرب أو كبر أو صغر ، كذا يستحيل عليه ، عدم القيام بالنفس بأن يفتقر إلى محل أو مخصص ، وعدم الوحدانية ،والكراهية ...الخ [١]

ثالثا :(لزوم الدور) بطلان الدور السبقي بنوعيه[٢] :

إثبات الصانع [٣]: إن الفطرة قاضية ، والبداهة شاهدة بأنه لابد من وجود موجود في الواقع بغض النظر عن اعتبار خصوصيات الموجودات وأحوالها من وجوب وإمكان وحدوث ، هذا الموجود إما واجب أو ممكن ولا ثالث لهما ، فإن كان واجبا ثبت المطلوب ، وإن كان ممكنا احتاج في وجوده إلى مؤثر، ضرورة استواء الوجود والعدم بالنسبة للممكن ، وهذا المؤثر ينقل نفس الكلام إليه ، وحينئذ إما أن تنتهي إلى الواجب أو يلزم الدور ، والدور باطل[٤] لوجوه:-

-منها لو توقف وجود كل منهما على وجود الآخر للزم الجمع بين النقيضين،

---

(١) حاشية الشيخ محمد بخيت المطيعي على شرح الشيخ أحمد الدرديري على منظومته المسماه "الخريدة البهية "في علم العقائد الدينية ، مطيعي ، محمد بخيت ، مزيدي ، أحمد بن فريد بن أحمد ، صـ ١٣٦– ١٣٩، دار الكتب العلمية ، ٢٠١٠م

(٢) المصرح والمضمر

(٣) يسمى هذا المسلك بدليل الإمكان وهو للحكماء ، نفس المرجع والصفحة

(٤)محاضرات حول الموقف لخامس في الإلهيات من كتاب شرح المواقف ، الحويني ، أ.د / حسن محرم السيد ، صـ ١٧، ط١ ، مكتبة الإيمان ، العجوزة– القاهرة ،١٤٣٩هـ – ٢٠١٧م

والجمع بين النقيضين محال ، فما أدى إليه وهو توقف كل واحد على الآخر محال ، فبطل الدور.

- وجه الملازمة : أنه من المسلم به ضرورة أن المؤثر متقدم وسابق على الأثر ، والأثر متأخر في الوجود عن المؤثر ، فإذا قلت زيد أوجد بكرا ، وبكر أوجد زيدا ، فكان كل منهما متقدما لا متقدما ،متأخرا لا متأخرا ، مؤثرا لا مؤثرا ، أثراً لا أثراً ، موجوداً لا موجوداً ، وإنما لزم ذلك ، لأن كلا منهما باعتبار الدور يكون علة ومعلولا ، ولاشك أن هذا جمع بين النقيضين وهو محال ، فما أدى إليه وهو الدور محال[١]

- كذا يبطل الدور لأنه يستلزم تقدم الشيء على نفسه وهو ضرورة الاستحالة .

– ووجه الاستلزام ، أن الشيء إذا كان علة لشيء آخر كان متقدما عليه ، أما إذا كان هذا الشيء الآخر علة له ، كان أيضا متقدما عليه ، أي يصير كل منهما علة متقدما على نظيره ومعلولا متأخرا عنه ويستوى هذا الأمر (كون كل منهما علة ومعلول للآخر) في الإثنين مما يترتب عليه ، أن يكون كل منهما متقدما على نفسه ، ومتأخرا على نفسه ، وهو معنى احتياجه إلى نفسه ، وتوقفه على نفسه (حال كونه معلولا للعلة والتي يشترك فيها الشيئان ، حيث يصير كل منهما علة ومعلول للآخر) وكل هذا بديهي الاستحالة [٢]

---

(١) القول السديد في علم التوحيد ، أبو دقيقة ، د/ محمد ، صـ ١٦٢ ،١٦٣ ، تحقيق ، حجازي ، د/ عوض الله جاد ، الإدارة العامة لإحياء التراث ، الأزهر

(٢) شرح المقاصد ، التفتازاني ، سعد الدين ، جـ ٢ ، صـ١١٢ ، تحقيق ، عميرة ، د/ عبدالرحمن ، تصدير ، فضيلة الشي ، أشرف صالح موسى ، ط٢ ،عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م

فمثلا لو افتقر عمرو إلى زيد ، وقد فرض أن زيدا مفتقر إلى عمرو لكان عمرو مفتقرا إلى نفسه ، وافتقار الشيء إلى نفسه محال ، لأن الافتقار نسبة بين شيئين : أحدهما يقال له منسوب ، والآخر منسوب إليه ، فيجب أن يكون بينهما تغاير ، ونظرا لوضوح استحالة الدور ، قال بعض الكاتبين إن استحالته بدهية ، وما يذكر لإثبات استحالته ليس دليلا ، وإنما هو من باب التنبيه ، والضرورى لامانع من التنبيه عليه[١]

-وقد صرح كل العقلاء من المتكلمين والفلاسفة ومن نحى نحوهم بأن الدور باطل ، فمثلا إذا قلنا أن وجود البيض متوقف على وجود الدجاج ووجود الدجاج متوقف على وجود البيض ، فنرى أن دائرة الدور أغلقت على توقف كل منهما على الآخر هنا يعتري العقل سؤال بديهي ومن أين نأتي بأحدهما لكي يترتب على مجيء العلة وهي الدجاجة مجيء المعلول وهو البيض ، وبهذا التدرج في الفكر ينتهي العقل إلى ضرورة وجود المؤثر الخارجي عن طرفي الدور واللذان يتوقف كل منهما على الآخر ، التوقف الذي من كل واحد منهما متقدم ومتأخر على ذاته وهذا هو السبب في بطلان الدور.

رابعا :(لزوم التسلسل) بطلان التسلسل :-

إثبات الصانع[٢] : أنه من المسلم به وجود الممكن في الخارج ضرورة ، أن المركب موجود ، والمركب محتاج إلى أجزائه ، والاحتياج أمارة الإمكان ، وإذا ثبت وجود الممكن ، والذي من المعلوم أنه يستوى فيه الطرفان الوجود والعدم ويحتاج إلى مخصص يخصص وجوده على عدمه أو العكس ، ثبت

(١) القول السديد في علم التوحيد ، أبو دقيقة ، د/ محمد ، صـ ١٦٣

(٢) هذا المسلك لشهاب الدين يحي السهرودي المتوفي سنة ٥٨٧ هـ ، وهو المعروف بصاحب التلويحات ،وقد قسم التلويحات إلى ثلاثة أقسام ، المنطق ، والطبيعي ، والإلهيات ، نفس الكتاب ونفس الصفحة .

أن الممكن محتاج إلى مؤثر ، وهذا المؤثر إما واجب ابتداء فيثبت المطلوب ، وإما ممكن فيحتاج إلى مؤثر يرجح وجوده على عدمه ، فإذا كان هذا المؤثر واجبا فقد ثبت المطلوب ، وإلا احتاج إلى مؤثر آخر ، وهكذا فإما أن تنتهي إلى واجب أو يلزم تسلسل الممكنات إلى غير نهاية وتسلسل الممكنات إلى غير نهاية باطل [١]

الدليل الأول :

لولم تنته سلسلة المعلولات إلى علة محضة – واجبة – بمعنى أنها تكون مترتبة على أن كل فرد منها له علة ، وهذه العلة بدورها معلول له علة وهلم جرا ، حيث لا تنتهي هذه العلل والمعلولات إلى علة محضة ، هي المؤثرة في هذه الجملة الممكنة من مجموع العلل والمعلولات السالفة الذكر ، لكانت هذه الجملة المشتملة على المجموع الممكن من العلل والمعلولات موجودا ممكنا ، وفاعلها المستقبل ليس نفسها ولا جزءا منها وذلك لامتناع أن يكون الشيء علة لنفسه بمعنى أن يكون هذا الموجود المستقبل علة نفسه ، وأيضا امتناع أن يكون علة لعلله والتي هي مجموع الممكنات (الموجود الممكن) والتي كان هو علة لها من قبل ، بل لابد من أن يكون هذا الفاعل المستقبل خارج عن مجموع الموجودات الممكنة ، واجباً ، فوجد بعض أجزاء السلسلة ، مما يوجب انقطاعها ، وعدم استناد ذلك الجزء إلى جزء آخر ، لامتناع اجتماع المؤثرين على أثر واحد

" أنه لولم تنته سلسلة المعلولات إلى علة محضة لكانت الجملة التي هي نفس مجموع الموجودات الممكنة المستند كل منها إلى الآخر موجودا ممكنا وفاعلها المستقبل ليس نفسها ولا جزءا منها لامتناع علية الشيء لنفسة

(١) محاضرات حول الموقف لخامس في الإلهيات من كتاب شرح المواقف ، الحويني ، أ.د / حسن محرم السيد ، صـ ١٨

ولعلله بل خارج واجب ، فوجد بعض أجزاء السلسلة ، ويوجب انقطاعها ، وعدم استناد ذلك الجزء إلى جزء آخر لامتناع اجتماع المؤثرين [١] وقد يصاغ هذا الدليل بصيغة أخرى

" أنه لو ترتبت سلسلة الممكنات لا إلى نهاية لاحتاجت إلى علة ، وهي لا يجوز أن يكون نفسها ولا بعضها؛ –لاستحالة كون الشيء علة لنفسه ولعلله ؛ – بل خارجا عنها فيكون واجبا ، فتنقطع السلسلة " [٢]

الدليل الثاني :–

لو تسلسلت الأسباب والمسببات إلى غير نهاية ، لكانت تلك الجملة وهى جملة الأسباب والمسببات السالفة الذكر من حيث إنها جملة ممكنة مع العلم أن كل واحد من آحاد تلك الجملة أيضا ممكن ، ومعلوم أن كل ممكن لابد له من سبب مغاير له ، لذا ؛ فإن هذه الجملة لها سبب مغاير لها من حيث إنها جملة ، وأيضا مغاير لكل من آحاد تلك الجملة ، وكل ما كان مغايراً لجملة الممكنات ، وكان مغايرا لكل واحد من آحاد الممكنات ، فهو ليس بممكن ، وكل موجود ليس ممكنا ، فهو واجب لذاته ، وهو المطلوب ، فثبت . بهذا الطريق : وجوب انتهاء جملة الممكنات إلى موجود واجب الوجود لذاته ، وهو المطلوب [٣]

---

(١) شرح المقاصد ، سعدالدين للتفتازاني ، مسعود ابن عمر بن عبدالله جـ٢ ، صـ ١١٤، تقديم ،فضيلة الشيخ ، شرف ، صالح موسي ، ط٢ ، عالم الكتب ،بيروت – لبنان ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م

(٢) شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني الهروي الحنفي الأشعري ، على العقائد النسفية ،لأبي حفص نجم الدين ، عمر بن محمد النسفي الحنفي الماتريدي ، صـ١٤١،١٤٠، تعليق ،نغزي ، محمد إلياس الهمة ،إدارة الصديق دابيل غجرات ، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م

(٣) المطالب العالية من العلم الإلهي ، الرازي ، الإمام فخر الدين ، جـ١ ، صـ ١٤٩ ،تحيق ، السقا ، د/ أحمد حجازي ،

الدليل الثالث :-

كما أن فرض التسلسل منقوض بالحس والمشاهدة ، فالجميع يعلم أن هناك مخلوقات نوعية انقرضت وانتهت فلو صح أن الموجودات تتسلسل إلى ما لانهاية بأن يكون كل حلقة فيها معلولا لما قبلها وعلة لما بعدها ، لما انقرضت هذه الموجودات . إذ كيف تنقرض وهي علة لما بعدها ؟ فلما دل الحس والمشاهدة على انقراضها وعدم استمرارها في التوالد علمنا أن الحلقة الأخيرة فيها معلولة فقط وليست بعلة كسابقتها ، وهذا إخلال بنظام التسلسل المزعوم وطبيعته ، ودليل على أن ثمة مؤثراً خارجياً مغايرا لنظام التسلسل ، وهو المسؤول عن وجود الممكنات بل وإعدامها وهو الخالق –تبارك وتعالى– [١]

الدليل الرابع :-

ملازمة العلة للمعلول في زمان الوجود ، بمعنى أن العلة المؤثرة يجب أن تكون موجودة مع المعلول أي في زمان وجوده ، لأنه لو جاز وجود المعلول في زمان والعلة في زمان قبله مثلا ، فقد افترقا أ إن جاز افتراقهما، فيكون عند وجود العلة لا معلول ، وعند جود المعلول لا علة ، فليس وجوده لوجودها فلا علية بينهما [٢]

(١) كبرى اليقينات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق ، صـ ٨٥ ، البوطي ،د/ محمد سعيد رمضان ، مصور عن الطبعة الثامنة١٩٨٢م دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧ م

(٢) شرح المواقف للقاضي عضد الدين عبدالرحمن الإيجي، شرح ، الجرجاني ، السيد الشريف محمد ومعه حاشية السيالكوتي والحلبي، جـ٤ ، صـ ١٦٢ ، صححه ، الدمياطي ، محمود عمر ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان

الدليل الخامس :-

برهان التطبيق : وحاصله أن نفرض من المعلوم ما بطريق التصاعد إلى ما لانهاية له (جملة) ، ومما قبله بمتناه إلى غير متناه (جملة) ، فيحصل جملتان غير متناهيتين إحداهما زائدة على الأخرى ، بقدر متناه ، مثلا نفرض جملة من الآن إلى ما لانهاية له في الأزل (هذه تسمى الآنية) ثم نفرض من هذه السلسلة نفسها جملة أخرى تبدأ من الطوفان إلى ما لانهاية له فى الأزل (وهذه تسمى الطوفانية) ، وبعد هذا الفرض نقابل أول فرد من السلسلة الطوفانية بأول فرد من السلسلة الآنية ، ونستمر ف تطبيق باقي الأفراد هكذا إلى الأزل ، فعند ذلك لا يخلو الحال عن واحد من أمرين ، إما أن يتساويا ، وإما أن يتفاوتا ، فإن تساويا لزم مساواة الزائد للناقص ، وهو محال ، فما أدى إليه وهو التسلسل محال ، وإن تفاوتا وانتهت الناقصة ، وكان التفاوت بينهما بمقدار متناه ، لأنه من الآن إلى الطوفان ، والتفاوت بالمتناهي يستلزم التناهي فلا تسلسل وذلك لأن الناقصة لما انقطعت كانت متناهية ، والزائدة لم تزد عليها إلا بذلك المقدار المبتدأ من المعلول الأخير إلى الطوفان ، وهو متناه ، فيلزم التناهي لا محالة وإلى هنا انتهى ذلك الدليل ، وملخصه :

أنه عند تطبيق إحدى السلستين على الأخرى ، إن فرض التساوي كان محالا فما أدى إليه وهو التسلسل محال إن فرض التفاوت فلا تسلسل أصلا ، لأن كلا من السلستين قد انتهى .[1]

(١) القول السديد في علم التوحيد ، فضيلة الأستاذ الدكتور ، محمود أبو دقيقة ، جـ١ ، صـ ١٦٤، ١٦٥، تحقيق ، حجازي

خامسا: الترجيح بلا مرجح :-

كما ذكرت سابقا أن الشيء لا يخلو إما أن يقتضى من نفسه الوجود أولا ، فإن كان الأول فذلك الوجوب ، وإن كان الثاني فلا يخلو : إما أن يقتضي من ذاته العدم أم لا ، فإن كان يقضي من ذاته العدم فذلك الاقتضاء هو الاستحالة وإن لم يقتض فهو الجواز(١)

وعلى ذلك فإن جميع الأمور والأشكال المفروضة في الذهن لا تعدو أن تتصف بأحد أوصاف ثلاثة : الوجوب ، والجواز والاستحالة ، وما اتصف بالوجوب استحال عدمه عقليا ، وأما من اتصف بالاستحالة فهو ما أحال العقل وجوده ، وما اتصف بالإمكان وهو ما لا يحيل العقل وجوده ولا عدمه ، هذا الكون الذى نراه إنما هو من نوع الممكن ، أي يجزم العقل بأنه لا يترتب محال على فرض انعدامه ، ومن الممكن أن توجد أسباب تعدمه من أصله دون أن يستلزم ذلك محالا لا يقبله العقل، وإذا فوجود الكون بحد ذاته ليس ضروريا ، وكل ما كان هذا شأنه فلابد له من مؤثر خارجي يرجح فيه أحد جانبي الإمكان ويبعد الجانب الآخر، وهذا يعني أن هذا الكون الذي في أصله يستوى فيه الطرفان وهما الوجود والعدم حيث إنه قابلا لهما بحد سواء ، تحتم أن يكون له قوة خارجية عنه مؤثره فيه خصصته لجانب الوجود ، وتلك القوة هي قوة الله عز وجل(٢)

" الممكن ما يتساوى طرفاه ،أي وجوده وعدمه بالنظر إلى ذاته ، ومعنى كونه أي كون الإمكان الذي هو ذلك التساوي محوجا للممكن إلى

(١) تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب ، أبي الفضل ، الشيخ عبدالله محمد بن قاسم البكي الكومي التونسي ، صـ٩٨ ، تحقيق ، حمادي ، نزار ، مؤسسة المعارف ، بيروت – لبنان صـ٩٨ ، تحقيق ، حمادي ، نزار ، مؤسسة المعارف ، بيروت – لبنان

(٢) كبرى اليقينيات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق ، البوطي ، د/ محمد سعيد رمضان ، صـ ٨٠

السبب أنه لا يترجح أحد طرفيه على الآخر إلا لأمر مغاير للممكن يرجح أحدهما على الآخر والحكم بعد تصورهما ضروري ... يجزم به الصبيان ... فالحكم بأن أحد المتساويين لا يترجح على الآخر إلا بمرجح مجزوم به بلا نظر وكسب "[١]

ويتضح مما سبق أنه لا يجوز ترجيح أحد الاختيارين على الآخر إلا لمرجح وذلك من وجهين ، أولهما : أن الطريق إلى إثبات واجب الوجود هو أن الجائز لا يستغنى عن المؤثر ، وثانيهما :احتياج الممكن إلى سبب مع أنه معلوم بالبداهة ومن أنكره فقد فارق مقتضى عقله لسانه [٢]

سادسا: قلب الحقائق :

إن العالم بجميع أركانه وأجسامه وما يشتمل عليه من أنواع النباتات والحيوانات وجميع الأقوال والأفعال ، والاعتقادات كلها مخلوقة كائن عن أول ، جاء بعد أن لم يكن ،شيئا ولاعينا ولا ذاتا ولا جوهراً ولا عرضا.

الدليل على حدوثها : أنها تتغير عليها الصفات وتخرج من حال إلى حال وحقيقة التغيرات أن تبطل حالة وتحدث أخري ، فأما الحالة التي حدثت فحدوثها معلوم بالضرورة والمشاهدة ، وما كان ضرورياً فهو غنياً عن الاستشهاد عليه ، ولا يجوز أن يقال إنها انتقلت من باطن الجسم إلى ظاهره لاستحالة الانتقالات على الصفات وأما الحالة التي بطلت لو كانت قديمة لم تبطل ، فبطلانها يدل على حدوثها لأن القديم لا يبطل ،لأن خروج الذات عن صفة واجبة لها في حال محال ، لأن الذات لو جاز خروجها عن تلك الصفة (القدم) لصارت جائزة الوجود ، وما كان واجب الوجود لا يصير جائز الوجود ، كما أن جائز الوجود لا يصير واجب الوجود بحال،

(١) شرح المواقف ، للإيجى ، جـ٣ ، صـ ١٣٩

(٢) المباحث المشرقية ، الفخر الرازى ، جـ١ ، صـ ٤٨٠

لأنهما صفتان متناقضتان : وإذا تقررت هذه الجملة (أن صفات الأجسام مخلوقة) ثبت (أن الأجسام مخلوقة) لأن ما لا يخلو من الحوادث لا يستحق أن يكون (محدِثا) ومالا يستحق أن يكون (محدِثا) كان محدَثا بالفتح ، وقد نبه الله – تبارك وتعالى – على هذه الدلالة وأثنى عليها وسماها حجة ، ومنّ على سيدنا إبراهيم – عليه السلام – بإلهام هذه الدلالة إياه ، وجعلها سببا لرفع درجته [1]قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَكَذَٰلِكَ نُرِيٓ إِبۡرَٰهِيمَ مَلَكُوتَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَلِيَكُونَ مِنَ ٱلۡمُوقِنِينَ ٧٥ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيۡهِ ٱلَّيۡلُ رَءَا كَوۡكَبٗاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلۡأٓفِلِينَ ٧٦ فَلَمَّا رَءَا ٱلۡقَمَرَ بَازِغٗا قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَئِن لَّمۡ يَهۡدِنِي رَبِّي لَأَكُونَنَّ مِنَ ٱلۡقَوۡمِ ٱلضَّآلِّينَ ٧٧ فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمۡسَ بَازِغَةٗ قَالَ هَٰذَا رَبِّي هَٰذَآ أَكۡبَرُۖ فَلَمَّآ أَفَلَتۡ قَالَ يَٰقَوۡمِ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّمَّا تُشۡرِكُونَ ٧٨ إِنِّي وَجَّهۡتُ وَجۡهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ حَنِيفٗاۖ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ ٧٩ وَحَآجَّهُۥ قَوۡمُهُۥۚ قَالَ أَتُحَٰٓجُّوٓنِّي فِي ٱللَّهِ وَقَدۡ هَدَىٰنِۚ وَلَآ أَخَافُ مَا تُشۡرِكُونَ بِهِۦٓ إِلَّآ أَن يَشَآءَ رَبِّي شَيۡـٔٗاۗ وَسِعَ رَبِّي كُلَّ شَيۡءٍ عِلۡمًاۗ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ٨٠ وَكَيۡفَ أَخَافُ مَآ أَشۡرَكۡتُمۡ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمۡ أَشۡرَكۡتُم بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ عَلَيۡكُمۡ سُلۡطَٰنٗاۚ فَأَيُّ ٱلۡفَرِيقَيۡنِ أَحَقُّۚ بِٱلۡأَمۡنِۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ ٨١ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱلۡأَمۡنُ وَهُم مُّهۡتَدُونَ ٨٢ وَتِلۡكَ حُجَّتُنَآ ءَاتَيۡنَٰهَآ إِبۡرَٰهِيمَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦۚ نَرۡفَعُ دَرَجَٰتٖ مَّن نَّشَآءُۗ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٞ ٨٣ ﴾ [2] استدل بالتغير على حدوث الكواكب و الشمس والقمر ثم نبه الله – تبارك وتعالى – على هذه الطريقة من الاستدلال والاحتجاج ، قَالَ تَعَالَىٰ:﴿ وَإِلَٰهُكُمۡ إِلَٰهٞ وَٰحِدٞۖ لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحۡمَٰنُ ٱلرَّحِيمُ ١٦٣ إِنَّ فِي خَلۡقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفِ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ

(١) التبصير في الدين وتميز الفرقة الناجية ، الإسفرايني ، ص١٥٣

(٢) سورة الأنعام الآيات (٧٥– ٨٣)

وَٱلْفُلْكِ ٱلَّتِى تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ وَمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مِن مَّآءٍ فَأَحْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [1] وكل من كرمه الله – تبارك وتعالى – بنعمة العقل يعلم أن كل أثر له مؤثر ، وكل مخلوق من هذه المخلوقات متبدلة الأحوال والصفات والأزمنة والأمكنة من خالق مغاير لها لأنه لوكان مثلها لاحتاج لموجد يوجده وهلم جرا مما تم إبطاله سابقا من الدور والتسلسل ؛ ولأن هذه الأجسام لو وجدت بأنفسها مع تجانس ذواتها لم تختلف بالصفات ، والأوقات ، والأحوال ، والمحال ، فلما اختلفت علم أن لها مخصصاً قدم ما قدم ، وآخر ما آخر ، وخص كل واحد منها بما اختص به من الصفات ، لولاه لم يقع الاختصاص في شيء من الأوصاف، لأن الاختصاص بأحد الجائزين يقتضي مخصصا ، لولاه لم يقع التخصص به ،وقد نبه الله – تبارك وتعالى – على أصل هذه الدلالة بقوله [2] قَالَ تَعَالَىٰ: ﴿ أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴾ [3] ومعناه أم خلقوا من غير خالق ، كأنه قال من غير شيء خلقهم لما تقرر من استحالة ثبوت ما ثبت بوصف الخلق من غير خالق خلق ، ولا صانع دبر وصنع ، ومعلوم أن خالق الخلق قديم ، لأنه لوكان محدثا لاحتاج إلى محدث ، وكان حكم الثاني والثالث وما انتهى إليه كذلك ،وكان كل خالق يفتقر إلى خالق آخر لا نهاية له ، مما يترتب عليه استحالة وجود الخالق والمخلوق جميعا ؛ لأن ما شرط وجوده وجود ما لانهاية له من الأعداد قبله لم يتقرر وجوده لاستحالة الفراغ عما لانهاية له لتنتهي النوبة إلى ما بعد ، وأصل هذه الدلالة في القرآن

(١) سورة البقرة الآيات (١٦٣– ١٦٤)

(٢) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية ، الاسفراييني ، صـ١٥٤

(٣) سورة الطور آية (٣٥)

الكريم [١]، قول الله –تبارك وتعالى – ﴿ هُوَ ٱلۡأَوَّلُ وَٱلۡأٓخِرُ وَٱلظَّٰهِرُ وَٱلۡبَاطِنُۖ وَهُوَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٌ ﴾ [٢] فبين أنه كان قبل ما يشار إليه بأنه محدِث وقوله – تعالى – ﴿ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلۡحَيُّ ٱلۡقَيُّومُۚ لَا تَأۡخُذُهُۥ سِنَةٞ وَلَا نَوۡمٞۚ لَّهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ مَن ذَا ٱلَّذِي يَشۡفَعُ عِندَهُۥٓ إِلَّا بِإِذۡنِهِۦۚ يَعۡلَمُ مَا بَيۡنَ أَيۡدِيهِمۡ وَمَا خَلۡفَهُمۡۖ وَلَا يُحِيطُونَ بِشَيۡءٖ مِّنۡ عِلۡمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ وَسِعَ كُرۡسِيُّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَۖ وَلَا يَـُٔودُهُۥ حِفۡظُهُمَاۚ وَهُوَ ٱلۡعَلِيُّ ٱلۡعَظِيمُ ﴾ [٣] القيوم مبالغة من القيام وهو الثبات والوجود وهذا دليل على اتصافه بالوجود في جميع الأحوال ،وأنه لا يجوز وصفه بالعدم بحال وذلك حقيقة القدم [٤]

سابعا : بطلان الحصر :–

أي بطلان حصر الموجود بين الحركة والسكون ، لان وجود الله – تبارك وتعالي – لا يوصف بالحركة والسكون ، وقد أجمع أهل القبلة على بطلان ذلك ، يقول أبو حامد " فإن من عقل جسما لا متحركا ولا ساكنا كان عن نهج الحق ناكبا ، لمتن الجهل راكبا ، فانظر ذلك " [٥]وقد اجتمع الموحدون من أهل القبلة على فساد وصف الله بالحركة والسكون [٦] ، والحصر العقلي ، كما ذكرت سابقا ، هو ما يجزم به العقل بمجرد النظر ،

(١)التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية ، الاسفرايني ، صـ١٥٤

(٢) سورة الحديد الآية (٣)

(٣) سورة البقرة الآيات (٢٥٥)

(٤) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية ، صـ ١٥٤

(٥) اغتنام الفوائد في شرح قواعد العقائد للإمام أبي حامد الغزالي ، للشيخ الإمام زرّوق الفاسي ، أبي العباس أحمد صـ٣٣

(٦) التبصير في معالم الين ، ابن الطبري ، الإمام أي جعفر محمد بن جرير بن يزيد ، صـ ٢٠٢، تحقيق ، الشبلي ، علي بن عبدالعزيز بن علي ، ط١ ، دار العاصمة ، المملكة العربية السعودية ، ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م

وهذا هو الحصر الباطل ، فالجزم بأن الشيء إما موجوداً أو معدوماً فقد ترتب على هذا القول حصر عقلي للشيء بين الإثبات بوجوده ، أو بعدمه ، وهذا على سبيل القول بأن العدم مفهوم واحد ، والوجود مفهوم واحد ،أما إذا كان العدم مفهوماً واحداً ، والوجود مفهومات متعددة بطل الحصر العقلي ضرورة ، فلا حصر بين العدم المطلق والوجود الخاص ، فإن قيل: أن زيداً إما أن يكون موجوداً بوجود خاص ، أو لا يكون موجودا أصلا ، لم يكن ذلك حصراً لجواز أن يكون موجودا بوجود مغاير لذلك الوجود الخاص، فإن أريد أنه إما موجوداً بوجود ما من الوجودات وإما ليس موجودا أصلا لم يبطل الانحصار ، وذلك لأن الحصر يكون بملاحظة اللفظ وأوضاعه

الخاتمة

وفى نهاية المطاف توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية :

١-أن الحكم على الشيء فرع تصوره ، والعقل قادر على التعامل مع المفاهيم المجردة ، حتى ولولم يكن لها تحقق في الوجود الخارجي ، كاجتماع النقيضين ، فاجتماع النقيضين مفهوم ذهني يعبر عن حالة تجمع بين صفتين متعارضتين ، كوجود زيد وعدمه في آن واحد ، والعقل لا يتصور الوجود والعدم لزيد في آن واحد حقيقة واقعية ، وإنما يعبر عنه باعتباره تركيبا منطقيا يفهمه من خلال تحليل عناصره المتناقضة.

٢-الحكم العقلي ، إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقف على تجربة ولا استناد إلى شرع ، وينقسم إلى : الواجب ، وهو ما لا يتصور العقل نفيه ، كوجود الباري وصفاته ، وجائز : وهو مالا يتصور العقل وجوده ولا نفيه ، كنزول المطر قبل نزوله ، ومستحيل : وهو مالا يتصور العقل ثبوته ، كتعري الجرم عن الحركة والسكون ، أو كون الواحد نصف الأربعة .

٣-المستحيل العقلي ليس له وجود ممكن لا في الحقيقة ولا في الخيال ، لأنه قائم على تناقض يجعل أي صورة له غير قابلة للإدراك ، والعقل يعمل وفق قواعد منطقية تمنعه من قبول المتناقضات ، كمبدأ الهوية ،ومبدأ عدم التناقض ، والمستحيل نوعان ، مستحيل لغيره ، وهو ما تعلقت المشيئة الأزلية بعدم وجوده ، كإيمان أبى جهل ،ومستحيل لذاته ، وهو مالا يمكن للعقل أن يحكم بوقوعه ، وهو إما ضروري ، كالواحد نصف الأربعة ، وإما نظري كشريك الباري – سبحانه-.

٤-ينتج عن المستحيل لذاته بعض القواعد والتي منها : المنافاة عند المناطقة ، كتنافي النقيضين ، وتنافي الضدين ، الدور، والتسلسل،الترجيح بلا مرجح ، قلب الحقائق ، الحصر.

المصادر والمراجع

١- القرآن الكريم
٢-الاشارات والتنبيهات ، ابن سينا ، أبي علي حسين ابن عبدالله ، ط٢،شرح الطوسي ، نصير الدين محمد بن محمد بن الحسن ، شرح الشرح الرازي ،قطب الدين محمد بن محمد بن أبي جعفر ، الناشر ، البلاغة قم – سوق القدس ، ١٢٣٥هـ
٣-التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين ، الاسفراييني ، الإمام ، أبي المظفر تحقيق ، الحوت ، كمال يوسف ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ،١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
٤- التعريفات ، الجرجاني ، علي بن محمد بن علي الزين الشريف ، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت _ لبنان ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م
٥- الجواهر المضيئة ، كاده ،زهران ، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤ م
٦- الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة ، الأنصاري ، القاضي زكريا محمد ، تحقيق ، المبارك ، د ، مازن ، دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، ١٤١١هـ – ١٩٩١م
٧- الحدود في الأصول (الحدود والمواضعات)، ابن فورك الأصبهاني ، أبي بكر محمد بن الحسن ، تقديم ، السليماني ، محمد ، ط١ ، دار العرب الإسلامي
٨- الشرح الكبير على السلم المنورق في علم المنطق ، الملوي الأزهرى ، الإمام ، شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح ، اعتنى به ، المالكي ، حاتم بن يوسف ، دار الضياء النشر والتوزيع ، الكويت
٩- الشمشية في القواعد المنطقية ، فضل الله ، د /مهدي ، ط١ ، المركز الثقافي العربي ،بيروت ، ١٩٩٨م
١٠- القول السديد في علم التوحيد ، أبو دقيقة ، د/ محمد ،تحقيق ، حجازي ، د/ عوض الله جاد ، الإدارة العامة لإحياء التراث ، الأزهر

١١- المباحث العقلية في شرح معاني العقيدة البرهانية ، الطنجي ، أبي الحسن علي بن عبدالرحمن ، البختي ، جمال علال ،مركز أبي الحسن الأشعري للدراسات والبحوث العقدية ، المملكة المغربية ، ٢٠١٥ م

١٢- المباحث المشرقية في علم الإلهيات والطبيعيات ، الرازي ،الإمام ، فخر الدين محمد بن عمر ، مركز تحقيقات كمبيوترى ، علوم إسلامي، ١٤٣٣هـ

١٣- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ،تأليف العلامة ، الفيومي ، أحمد بن محمد بن على المقري ، تحقيق ، الشناوي، عبدالعظيم ، ط٢ ، دار المعارف ،القاهرة، ١٣٩٧هـ – ١٩٧٧م

١٤- المطالب العالية من العلم الإلهي ، الرازي ، الإمام فخر الدين ، جـ١ ، صـ ٧٢ ،تحيق ، السقا ، د/ أحمد حجازي ،ط١ ، دار الكتاب العربي ،١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م

١٥- المعجم الفلسفي ، صليبا ،د/ جميل ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٢م

١٦- المنطق ، المظفر ، الشيخ ، محمد رضا ، ط٣ ، مطبعة النعمان ، النجف ، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٨م

١٧- النجاة في الحكمة الإلهية ، ابن سينا ، الشيخ ، أبى على الحسين ط٢ ، مطبعة السعادة بجوار محطة مصر ،١٣٥٧هـ – ١٩٨٧م

١٨- إيضاح المبهم من معاني السلم ، شرح على متن السلم المنورق في علم المنطق للعلامة الأخضري ، الدمنهورى ، العلامة الشيخ ، أحمد بن عبدالمنعم ، تحقيق ، الأزهري ،مصطفى أبو زيد محمود ،ط٣، دار البصائر ، مدينة نصر – القاهرة ، ١٤٣١هـ – ٢٠١٣م

١٩- آداب البحث والمناظرة ، الشنقيطي ، الشيخ محمد الأمين تحقيق ،العريفي ، سعود بن عبدالعزيز ،مجمع الفقه الإسلامي دار عالم الفؤاد–جده

٢٠- تحرير المطالب لما تضمنته عقيدة ابن الحاجب ، أبي الفضل ، الشيخ عبدالله محمد بن قاسم البكي الكومي التونسي ، تحقيق ، حمادي ، نزار ، مؤسسة المعارف ، بيروت – لبنان
٢١- رسالة في علم المنطق عن طريق السؤال والجواب ، الفاداني ، محمد ياسين بن عيسى ، ط٣ ، مطبعة يونيتيد ، شعب على – مكة
٢٢- رفع الأعلام على سلم الأخضري وتوشيح عبد السلام في علم المنطق ، ابن فحف ، محمد محفوظ بن الشيخ ، ملحق به شرح المقولات العشر ، ولد الأمين ، محمد محمود ، ط١ ، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م
٢٣- زروق ، عقيدة الإمام العارف بالله الشيخ ، شهاب الدين أبى العباس أحمد من خلال كتبه وشروحه دراسة وتحقيق ، طيب ، محمد إدريس ، كتاب ناشرون ، بيروت – لبنان
٢٤- شرح المواقف للقاضي عضد الدين عبدالرحمن الإيجي، شرح ، الجرجاني ، السيد الشريف محمد ومعه حاشية السيالكوتي والحلبي، صححه ، الدمياطي ، محمود عمر ،دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤١٩هـ –١٩٩٨م
٢٥- شرح الخريدة البهية ،لدرديري ،العلامة ، أحمد بن محمد بن أحمد ، تقديم الدقاق ، أ.د ، جمال فاروق ، كشيدة للنشر والتوزيع ، الشرقية – مصر ، ٢٠٢١م
٢٦- شرح الشيخ حسن درويش القويسني على متن السلم في المنطق ، للشيخ عبدالرحمن الأخضري ، وعليهما بعض تقارير الشيخ خطاب عمر الدروي الشافعي ، مكتبة دار الأمان ، زنقة المامونية – الرباط
٢٧- شرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني الهروي الحنفي الأشعري ، على العقائد النسفية ،لأبي حفص نجم الدين ، عمر بن محمد النسفي الحنفي الماتريدي ، ، تعليق ،نغزي ، محمد إلياس الهمة ،إدارة الصديق دابيل غجرات ، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨م

٢٨- شرح المقاصد ، التفتازاني ، سعد الدين ، تحقيق ، عميرة ، د/ عبدالرحمن ، تصدير ، فضيلة الشيخ ، أشرف صالح موسى ، ط٢ ،عالم الكتب ، بيروت – لبنان ، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨م

٢٩- شرح المقدمات ،السنوسي ، أبي عبدالله محمد بن يوسف ، تحقيق ، حمادي ، نزار ، تقديم ، فودة ، د ، سعيد عبداللطيف ، ط١ ،مكتبة المعارف ،١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩م

٣٠- كبرى اليقينات الكونية وجود الخالق ووظيفة المخلوق ، البوطي ،د/ محمد سعيد رمضان ، مصور عن الطبعة الثامنة١٩٨٢م دار الفكر المعاصر ، بيروت – لبنان ، دار الفكر ، دمشق – سوريا ، ١٤١٧هـ- ١٩٩٧ م

٣١- لسان العرب ، ابن منظور ،محمد ابن مكرم بن على أبو الفضل ،ط٣ ، دار صادر- بيروت ، ١٤١٤هـ

٣٢- متن تهذيب المنطق والكلام ، التفتازاني ، سعد الدين ، تعليق الكردي ، الشيخ ، عبدالقادر معروف،ط١ ، مطبعة السعادة بجوار محطة مصر ،الإسكندرية – القاهرة

٣٣- محاضرات حول الموقف لخامس في الإلهيات من كتاب شرح المواقف ، الحويني ، أ.د / حسن محرم السيد ، ط١ ، مكتبة الإيمان ، العجوزة- القاهرة ،١٤٣٩هـ – ٢٠١٧م

٣٤- محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين ، الرازي ، الإمام الهمام ،محمد بن عمر ، وبحاشيته معالم أصول الدين ،وبذيله نقده المسمى بالتلخيص لنصير الدين الطوسي ، طبع في المطبعة الحسينية المصرية ، ١٣٢٣هـ

٣٥- محك النظر في فن المنطق ،الغزالي ، حجة الإسلام ،محمد بن محمد بن أحمد، ، ط١، مركز دار المنهاج للدراسات ،جدة – المملكة العربية السعودية ،١٤٣٧هـ – ٢٠١٦م

٣٦- معجم مصطلح ، تعريفات لغوية ، معاصر ، هيثم هلال ، مراجعة ، النـــوبختي ، د/ محمد ، ط١، دار الجبـــل – بيـــروت ، ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م
٣٧- معجم مفردات ألفاظ القرآن للراغب الأصفهاني ، العلامة أبى القاسم الحسين بن محمد بن المفضل ، صححه ، شمس الدين ، إبراهيم ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م
٣٨- مقالات الشيخ أبى الحسن الأشعري ، تأليف شيخ المتكلمين ، ابن فـورك ، محمد بـن الحسـن صـــ٢٦٨، تحقيـق ، السـايح ، د/ أحمـد عبدالرحيم ، ط١، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة – مصر ، ١٤٢٥هـ –٢٠٠٥م
٣٩- مقدمات المراشد إلـي علم العقائد ،السبتي ، ابن خمير ، تحقيق ، البختـي ،جمـال عـلال ،ط١ ، مطبعـة الخلـيج العربـي، ١٤٢٥هـ– ٢٠٠٤م
٤٠- موسوعة كشاف اصطلاحات العلوم والفنون ، التهانوي ، ، محمد بن علي بن القاضي محمد حامد الفاروقي الحنبلي ، ط١ ، تقديم ، العجم ، د، الرفيق ، تحقيق ، دحروج ، د علي ، مكتبة لبنان ، ناشرون – بيروت ١٩٩٦م

Sources and references

1- al-Qur'an al-Karim

2-al-Asharat wal-Tanbiyat, Ibn Sina, Abi Ali Husayn ibn Abdullah, T2, Sharh Naseer al-Din Muhammad ibn Muhammad ibn al-Hasan, Sharh al-Sharh al-Razi ,Qutb al-Din Muhammad ibn Muhammad ibn Abi Ja'far , al-Nasher , al-Balagha Qum Souq al-Quds, 1235h

3- Al-Tabsir fi al-Din wa Tamayyiz al-Firqah al-Najiyah 'an al-Firaq al halkin al-Afsrayini, al-Imam, Abi al-Muzaffar tahqiq, al-Hut, Kamal Yusuf T1, alam al-Kutub,

Bayrut, 1403h - 1983m

4- alTa`rifat, alJarjani, `Ali ibn Muhammad ibn `Ali alZain alShariif, T1 Dar al-Kitab al-Ilmiyah, Bayrut _ Lubnan, 1403h – 1983m

5- el jawahir el mdayea , kadah ,zahran , 1435h – 2014 m

6- al-Hudud al-Aniqah wal-Ta'rifat al-Daqiqah, al-Ansari, al-Qadi Zakari Mohamed, tahqiq, Al-Mubarak, D, Mazen, Dar al-Fikr al-Mu'aser Bayrut - Lubnan , 1411h - 1991m,

7- al-Hudud fi al-Asul (al-Hudud wal-Maw-dou'at), ibn Fourq al-Asbah al-Asbuhani, Abi Bakr Muhammad ibn al-Hasan, taqdim, al-Sulaymani, Muhammad T1 , dar al-3Arab al-islami

8- Ash Sharh Al Kabir 'ala As Salam Al Munawarq fi 'Ilm Al Mantiq, Al Malawi Al Malawi Al Azhary, Al Imam, Shahab Al Deen Ahmad Bin Abdul Fattah, A'tanahu bih, al-Maliki, Hatim ben Yusuf Dar AlDiyya AlNashr wAlTawzi' , AlKuwit

9-Ash-Shamshiya fi al-Qawa'id al-Mantiqiya, Fadlullah, Dr. Mahdi, T1 al-Markaz al-Thaqafi al-Arabi, Bayrut, 1998m

10- Al Qawl As-Sadeed Fi 'Ilm At-Tawheed, Abu Daqeeqah, D/ Muhammad, Tahqee, Higazi , D/ Aouad Allah Jad , Al-Idara Al-Aamma Li Ihya Al-Turath, Al-Azhar

11- Al-Mabahith Al-'Aqliyah Fi Sharh Ma'ani Al-'Aqeedah Al-Burhaniyah Al-Tanji, Abi al-Hasan Ali ibn Abdulrahman, al-Bakhti, Jamal Alal Markaz Abi al-Hasan al-Ash'ari lil-Dirasat wal-Buhuth al-Aqdiyah Al Mamlakah Al Maghribiyya, 2015 M

12- Al Mabahith Al Mashriqiya fi 'Ilm Al Ilahiyyat wa Al Tabi'iyyat, Al Razi, al-Imam, Fakhr ad-Din Muhammad ibn 'Umar, Markaz Tahqiqat kombyutri, ilum islamia, 343h

13- al-MiSbAaH al-Muniir fii Ghariib ash-SharH al-Kabiir li'r-Raaf Ta'leef Al-'Allamah, Al-Fayoumi, Ahmad Ibn Mohammad Ibn Ali Al-Maqree, Tahqeeq Eshnawi, Abdelazim, T2, Dar Almaarif, Al-Qahira, 1397h – 1977m

14- Al-Mu'jam al-Falsafi, Salliba, Dr./Jamil, Dar al-Kitab al-Lubnani, Bayrut - Lubnan, 1982m

15- Al-Mantiq, al-Muzaffar, Ash-Sheikh, Mohammed Reda, T3, Matboua al-Nu'man, al-Najaf, 1388h - 1968m

16- El Najah fi el Hikma el Ilahia, Ibn Sina, el Sheikh, Abi Ali al Hussein, T2, Matbaat al-Saada bi jawar Mahattat Masr, 1357 H - 1987 M

17- An-Najah fil Hikmah al-Ilahiyah, Ibn Sina, ash-Sheikh Abi 'Ali Al-Hussein T2, Matba'at Al-Sa'adah Bijwar Mahattat Masr 1357h - 1987m

18- iDhaH alMubham min maaniy asSilam, sharH 'ala matn asSilam alMunawari fi ilm almanTiq lilalama alakhDaray, alDumanhuri, alalama alshaykh, Ahmad ibn Abdelmanam, Tahqiq, Al-Azhari, Mustafa Abu Zeid Mahmoud, T3, Dar Al Basayir, Madinat Nasr - Al Qahira, 1431h - 2013m

19- Adab Al-Bahth wal Munadharah, ash-Shinqiti, ash-Shaykh Muhammad al-Amin Tahqiq, Al-Arifi, Saud bin Abdulaziz, Majmaa Al-Fiqh Al-Islami Dar Alam Al-Fouad-Jeddah

20- Tahrire almatlab lima tademnatha aqida ibn alhajib, abi alfadal, ash-shaykh 'abdullah muhammad bin qasim al-bakki al-kawmi attunisi , tahqiq, Hamadi, Nizar, moassasat al-ma'arif, Beirut – Lubnan

21- Risalat fi ilm al-mantiq 'an tariq al-su'al wal-jawab, al-Fadani, Muhammad Mohamed Yassin Bin Issa, T3, Matbaat United, Chaab Ali – Makkah

22- Rafa Al-aalam Ala Sallem Al-akhderi W Tawachih Abdel Salam Fi Ilm Al-mantiq, Ibn Ilm al-Manṭiq, Ibn Faḥf, Muḥammad Maḥfūẓ bin ash Shaykh, malhik bahu sharh al maqulat al 'ashr, wuld al 'ameen Mohamed Mahmoud, T1, 1422 H - 2001 M

23- Zruq, 'Aqida al-Imam al-'arif bi-Ilah al-Sheikh, Shahab al-Din Abi al-Abbas Ahmad min khilal kutubihi wa sharuhi dirasah wa tahq Tyb, Muhammad Edris, Kitab Nashroun, Bayrut – Libnan

24- Sharh al-Mawaqif lil-Qadi Adud al-Din Abdulrahman al-Ijji, Sharh, al-Jurj al Jarjani, al sayyid al shareef Mohammad w ma'ah hashiyat al Suyalkuti wal Halabi, SaHahu, al Dumyati, Mahmud Omar, dar al Kutub al Ilmiyya, Bayrut – Libnan

25- Sharh al-Sheikh Hasan Drouish al-Quwisni 'ala matn al-Salam fi al-Mantiq, lil-S lilshaykh abdulrahman alakhdiri, waa ealayhimaa baeed taqareer el Sheikh Chatâb Omar ed Durwi ech Chafi'i, Maktabat Dar el Aman, Zanka el Mamouniya - ar-RbaT

26- Sharh al-'Aqaid al-Nasafiyya li-Sa'd al-Din al-Tafatzani al-Harawi al-Hanafi al-Ash'ari, 'ala al-'aqaid al-Nasfiya l'abi Hafas Najim ad-Din, Umur bin Muhammad an-Nasafi al-Hanafi al-Matridi, taa'liiq, nghzi, muhammad iliyas al-himma, idarat as-sadiq daabil Ghagraat, 1439 H - 2018 M

28- Sharh al-Maqasid, al-Tuftazani, Sa'd al-Din, Tahqiq, 'Umairah, Dr Abdelrahman, Tasdeer, Fadila Ashaykh, Ashraf Saleh Musa, T2, Aalam alkitab, Beirut - Lebanon, 1419 H - 1998M

29- Sharh Almuqaddimat, Al-Sanusi, Abi Abdullah Muhammad Bin Youssef, Tahqiq, Hamadi Nizar, Taqdim, Fouda, D, Said Abdel Latif, T1, Maktabat Almaarif , 1430H - 2009M

30- Kubra Al-Yaqeenat Al-Kawniya wujood Al-Khaliq wawazifa Al-Makhluq al-Booti, d/ Muhammad Said Ramadan, musawwar 'an al-tiba'ah al-thaminah 1982m Dar al-Fikr al-Mu'asir, Bayrut - Lubnan, Dar al-Fikr, Dimashq - Sourya , 1417h- 1997 m

31- Lisan al-'Arab, Ibn Manthour, Mohamed Ibn Makram Ibn Ali Abu al-Fadl,T3 Dar Sader- Beirut , 1414h

32- Matn Tahdhib al-Mantiq wal-Kalam, al-Tuftazani, Sa'd al-Din, Ta'liq al kurdi, al sheikh, abdulqadir ma'ruf, T1, matbaat al sa'adah bijawar mahattat masr, al-iskandariyah - al-qahira

33- Mahadrat hawl al-mawqif lkhamis fi l'ilahiat min kitab sharh al-mawaqif el-Hawini, A.D / Hasan Mahrum al-Sayyid, t1, maktabat al-Iman El Agwza - Al Kahira, 1439 H - 2017 M

34- Mahsoul Afkar Almotqadimeen walmotaakhireen men alfelasfe walmotakalimeen ar-Razi, al-Imam al-Himam, Muhammad ibn 'Umar, wabihashitihi ma'alim Usul al-Din, wabudiluh naqdah al-musamma biltalkhis li-Nasir al-Din al-Tusi, ṭaba'a fī al-matba'a al-Husayniyya el Masria, 1323h

35- Mahk Al-Nathar Fi Fan Al-Mantiq, Al-Ghazali, Hujjat Al-Islam, Muhammad Ibn Muhammad Ibn Ahmed, T1, Markaz Dar Al Manhaj Lil Dirasat, Jeddah - Al-Mamlakah Al Arabiyah Al-Saoudiya, 1437h - 2016m

36- Mujam Mustalah, Ta'rifat Lughawiyya, Mu'asir, Haytham Hilal, Maraji al-Noubkhti, Dr. Mohammad, T1, Dar al-Jabal - Beirut, 1424h - 2003m

37- maajim mufaradat alfaadh alquraan lirraghib alasfahani, alaalamah abii al-Qasim al-Husayn bin Muhammad bin al-Mufadil, ṣaḥḥahu Chams eddine, Ibrahim, Dar el Ketab el Ilmiya, Beirut - Liban, 1425h - 2004M

38- Maqalat Al-Sheikh Abi Al-Hasan Al-Ash'ari, ta'leef Sheikh Al-Mutakall Ibnu Fork, Muhammad ibn Al-Hasan, taḥqīq, Essaih, Dr. Ahmed Abdel Rahim, T1, Maktaba Al Thaqafah Al Diniyah, Al Qah al-qahirah - masr, 1425h - 2005m

39- Muqaddimat al-Murashdid ila Ilm al-Aqaid, al-Sabti, Ibn Khumayr, tahqiq, al-bakhti, jamal alal, t1, matbaat al-khaleej Al-'arabi, 1425h - 2004m

40- Mawsu'at Kshaf Istilahat al-'Ulum wal-Funun, al-Tahawwy Mohamed ben Ali ben El Qadi Mohamed Hamid El Farouqi El Hanbali, T1, taqdim, El Ajam D, arrafiq, tahqiq, dahrouj, d Ali, maktabat lubnan, nashroun - bayrut 1996M

الفهرس

م	العنوان	الصفحة
١	**المقدمة**	٨٩١ – ٨٩٣
٢	التمهيد (أقسام الحكم العقلي)	٨٩٤ – ٩٠٠
	المبحث الأول	
٣	ماهية المستحيلات السبع ، وأقسامها	٩٠١ – ٩١٥
	المبحث الثانى	
٤	التطبيقات المنطقية والكلامية للمستحيلات	٩١٦ – ٩٣٣
٥	**الخاتمة**	٩٣٤
٦	**المصادر والمراجع**	٩٣٥
٧	**الفهرس**	٩٤٦